دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية

دراسة مطبقة على العاملين بالجمعيات الأهلية (النسوية) بمحافظة حضرموت

د/ احمد عبد الحميد سليم عبد الغني

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية

قسم البنات

د/ فتحية محمد باحشوان

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية

قسم البنات

2003
١٤٢٤
جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية

دراسة مطبقة على العاملين بالجمعيات الأهلية (النسوية) بمحافظة حضرموت

أولا : مشكلة الدراسة :

شهد المجتمع اليمني في العقود الثلاثة الأخيرة تحولات ملموسة في مختلف المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، فقد جاء إنشاء الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو عام ١٩٩٠م ليفتح آفاقاً جديدة بإقرار الديمقراطية، والتعددية السياسية، وحرية إنشاء الجمعيات الأهلية، والنقابات العمالية والمهنية، والأحزاب السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة لمختلف فئات وشرائح المجتمع وخصوصاً المرأة.(١)

وعلى ذلك فقد سعت الحكومة اليمنية إلى الاهتمام بوضع المرأة، وزيادة مشاركتها، وإدماجها في الحياة العامة بهدف توفير الحماية الاجتماعية لها من خلال تبني العديد من الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً وتوسيع الفرص والخيارات أمامها في المجتمع، وجاء ذلك تمشياً مع الاهتمام العالمي بقضايا وحقوق المرأة والدعوة إلى اتخاذ خطوات جادة تهدف إلى الدمج التدريجي للمرأة ومراعاتها أثناء إعداد الخطط والبرامج التنموية.(٢)

وبالرغم من الجهود الكثيرة التي بذلتها الحكومة اليمنية خلال السنوات الماضية للارتقاء بأوضاع المرأة بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمة المنظمات الدولية إلا أن هذه الجهود لم تسهم بصورة كبيرة في تغيير أوضاع المرأة اليمنية مما وفر المناخ المناسب لمنظمات المجتمع المدني لتقوم بدور الشريك في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المقدمة للمرأة اليمنية .(٣)

وعلى ذلك فإن الوقت الراهن يشهد تغير واضح في دور منظمات المجتمع المدني في اليمن فتحول دورها من دور رعاية اجتماعيه إلى دور تنموي وأصبحت تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة من خلال عمليات التوعية والدعوة والدفاع والمساندة لحقوق الإنسان والمصالح العامة في المجتمعات المحلية ومحاولات التأثير في السياسات العامة للدولة ، ومما يؤكد على أهمية دور منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية أن التنمية في الوقت الحاضر لم تعد تستند على الحكومات والقيادات السياسية فقط بل أصبحت تستند على توفير فرص المشاركة المجتمعية لأفراد المجتمع بكافة تنظيماته، ومن هنا تأتي أهمية الشراكة والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني [٤]

واتساقاً مع ما سبق فقد أكد الإطار العام لرؤية اليمن الاستراتيجية حتى ٢٠٢٥م على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في التنمية وتعزيز علاقة التنسيق والتكامل والشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتفعيل دور هذه المنظمات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كما أكد على أهمية تطوير التشريعات والقوانين الملائمة لزيادة مشاركة هذه المنظمات في تنمية المجتمع اليمني .[٥]

ولقد جاء تزايد عدد منظمات المجتمع المدني في اليمن نتيجة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية، فقد وفر قيام الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٠م (دولة الوحدة) مناخاً مناسباً للتعددية السياسية والديمقراطية وانسحاب الدولة من المجال الاجتماعي بالإضافة إلى المتغيرات العالمية الراهنة الأمر الذي أدى إلى زيادة وانتشار منظمات المجتمع المدني فقد كان عددها في عام ١٩٩٠ م (٢٨٦) منظمة فقط فتضاعف عددها ليصل في عام ٢٠٠٧ م إلى (٥٨٦٢) جمعية ومنظمة، وفي عام ٢٠٠٨م بلغ عدد هذه المنظمات (٦٩٠٠) منظمة بحسب تقرير الحكومة اليمنية المقدم إلى مؤتمر حقوق الإنسان في صيف عام ٢٠٠٨م، واستمر

عددها في التزايد ليصل مع نهاية عام ٢٠٠٩م عدد الجمعيات والمنظمات الأهلية المسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل إلى ما يقرب من (٧٠٠٠) جمعية ومنظمة أهلية [٦]

وفى محافظة حضرموت بلغ عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية المسجلة في مكتب وزارة الشئون الاجتماعي والعمل حتى نهاية عام ٢٠١١م إلى ٣٠٥ جمعية ومؤسسة أهلية تتضمن المنظمات والجمعيات الخيرية والتعليمية والثقافية والعلمية والروابط والاتحادات النقابية والعمالية والمنتديات الشبابية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وجمعيات الفئات الخاصة والأندية الاجتماعية والجمعيات الصحية والبيئية بالإضافة إلى الجمعيات التعاونية والزراعية والجدول التالي يوضح ذلك [٧]

جدول رقم (١) يوضح عدد ونوع الجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة حضرموت حسب تصنيف مكتب وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالمحافظة حتى ديسمبر (٢٠١١م)

النوع	جمعيات رعاية وتنمية	جمعيات ثقافية وبيئية	مؤسسات أهلية	جمعيات تعاونية	جمعيات زراعية	جمعيات نسوية	الإجمالي
العدد	١٠٣	٨٦	٢٩	٤٦	٢٤	١٦	٣٠٥

وتنشط العديد من هذه الجمعيات والمنظمات وخاصة الجمعيات الأهلية النسوية في مجال الاهتمام بقضايا المرأة اليمنية مثل تقدم الخدمات المرتبطة بالتعليم والصحة وزيادة دخل المرأة والأنشطة المرتبطة بمناهضة العنف ضد المرأة والقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة بهدف تمكينها وإدماجها في عملية التنمية .

وعلى ذلك فإن هذه الجمعيات والمنظمات باعتبارها إحدى عناصر المجتمع المدني أصبحت تقوم بدور فعال وأساسي في توفير الخدمات الاجتماعية لكافة فئات المجتمع وخاصة المرأة فأصبحت تقدم الخدمات الصحية والتعليمية

والاقتصادية والتدريب والتأهيل المرتبط بحقوق الإنسان ومناهضة العنف الموجه ضد المرأة .

وبمراجعة الدراسات والبحوث السابقة للتعرف دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة تعليمياً واقتصادياً وسياسياً والتعرف على أهم المعوقات التي تقف أمام هذه المنظمات في مجال تمكين المرأة كان من أهم هذه الدراسات ما يلي:

دراسة (أحمد محمد حسن ١٩٩٤)[٨] والتي هدفت إلى تحديد مدى فاعلية الأندية النسائية في تحقيق أهدافها التنموية وتحديد مجالات استفادة العضوات من أنشطة وخدمات هذه الأندية النسائية وتحديد أهم الصعوبات التي تواجه هذه الأندية في مجال تنمية المرأة الأندية النسائية وتوصلت الدراسة إلى تعدد أوجه الاستفادة من الأندية النسائية والتي تمثلت في مجالات التعليم والصحة ورعاية الأطفال وزيادة الوعي بمشكلات المجتمع المحلي واكتساب المهارات الاجتماعية وأكدت على إن هذه الأندية تواجه العديد من الصعوبات التي تحد من فاعليتها، و يأتي في مقدمتها الإمكانات المادية والبشرية المتاحة وضعف الأبنية التنظيمية والتي تؤثر على مدى تحقيق هذه الأندية لأهدافها .

وتتفق مع ذلك دراسة (هناء محمد السيد عبد المجيد ١٩٩٦م)[٩] والتي هدفت إلى مساعدة الجمعيات الأهلية على مواجهة مشكلاتها المتمثلة في نقص التمويل وضعف المشاركة وعدم مراعاة الاحتياجات الفعلية لأهالي المجتمع المحلي، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على الجمعيات الأهلية كأهم أداة من أدوات تحقيق التكافل الاجتماعي وتحقيق التنمية المحلية، وضرورة رفع نسبة الإعلانات الحكومية لهذه الجمعيات، والقيام بدورات تدريبية لأعضاء مجالس الإدارة لزيادة كفاءتها .

وفى نفس السياق جاءت دراسة (عبد السلام سعيد الحكيمي ١٩٩٩م)[١٠] والتي هدفت إلى التعرف على واقع تعليم المرأة في اليمن وتوصلت الدراسة إلى إن المرأة في الحضر تتمتع بفرص مناسبة من التعليم عكس النساء في المجتمعات الريفية

وذلك بسبب سيطرة المفاهيم التقليدية في الريف بالإضافة إلى عدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية والخدمات التعليمية في المناطق الريفية الأمر الذي يمثل إحدى المعوقات العامة أمام المشاركة الفعالة للمرأة في الريف

كما تتفق مع ذلك دراسة (أيمن رمضان أحمد عبد الفتاح ١٩٩٩م)[١١] والتي هدفت إلى تحديد أهم المقومات التي تساهم في تحقيق أهداف جمعيات تنمية المجتمع الحضري، خاصة تلك المقومات التي ترجع إلى الجهاز الوظيفي بالجمعيات والتي ترجع إلى القيادات الشعبية في المجتمعات المحلية بالإضافة إلى المقومات التي ترجع إلى ظروف وأوضاع المجتمع المحلي وأوصت الدراسة إلى ضرورة توفر مجموعة من المقومات المهنية المرتبطة بتوافر التدريب اللازم للأخصائيين الاجتماعيين والعاملين لاكتساب المهارات اللازمة لممارسة عملهم في الجمعيات وتوافر الخبرة العلمية والكفاءة بالإضافة إلى مجموعة من المقومات الوظيفية المرتبطة بتحديد الاختصاصات لكل أفراد فريق العمل بالجمعيات الأهلية التي تساعد على زيادة كفاءتها .

كما أظهرت نتائج دراسة (عبد السلام علي عبد الوهاب ٢٠٠٠م)[١٢] والتي هدفت إلى التعرف على أهم الاحتياجات التعليمية والتدريبية التي تتناسب مع المرأة اليمنية خاصة في الريف، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية النساء لا يشعرن بالقيمة الحقيقة للتعليم والتدريب، وأظهرت نتائج الدراسة احتياج المرأة وخاصة في الريف إلى برامج تعليمية وتدريبية في مجال الثقافة المدنية وحقوق المرأة وواجباتها الأساسية في الإسلام وقواعد تربية وتنشئة الأبناء.

كما كشفت نتائج دراسة (***Bangalore*** ٢٠٠٠م) [١٣] والتي استهدف تحديد الجوانب الايجابية والسلبية في برامج التدريب والتأهيل التي تستهدف المرأة، والتي تنظمها وزارة المرأة والطفل بهدف بناء قدرات النساء كمرحلة لدعم التمكين السياسي والاقتصادي لها، عن وجود العديد من المعوقات التي تواجه هذه البرامج مثل عدم توافر البيانات والمعلومات وضعف التنسيق بين الحكومة

ومنظمات المجتمع المدني وعدم وجود آليات وإجراءات تضمن إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في برامج الحكومية وأوصت الدراسة بأهمية الحاجة إلى دعم برامج التأهيل والتدريب الموجه للمرأة واتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق الاستفادة من هذه البرامج .

دراسة (البنك الدولي، ٢٠٠٠م) [١٤] والتي هدفت إلى تقييم برامج تنمية المرأة الريفية في نيودلهي بالهند، والتي نفذت بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هذه البرامج أدت إلى تحسين أوضاع المرأة الريفية وتحسين دخول النساء الفقيرات في الريف، كما أدت إلى تحسين برامج التوظيف والعمل، وكما أظهرت الدراسة إلى هذه البرامج تعاني من قصور في الجوانب المالية والإدارية وأوصت الدراسة بأهمية تأهيل العاملين والمسئولين عن تنفيذ و إدارة هذه البرامج في المناطق الريفية والاهتمام بدعم استدامة واستمرارية هذه لأهمية للمرأة الريفية ووضع خطط وسياسات واضحة طويلة المدى لهذه البرامج، واعتماد نهج الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ هذه البرامج .

كما أكدت دراسة (هناء عبد التواب ربيع ٢٠٠٢م)[١٥] والتي هدفت إلى تحليل سياسة وزارة الشئون الاجتماعية لرعاية المرأة في مصر من خلال تحديد الكيفية التي يتم على أساسها توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية للمرأة، وتحديد أوجه الرعاية التي تنفذها سياسة الرعاية الاجتماعية للمرأة والأهداف التي سعت إليها، ودراسة مصادر تمويل هذه السياسات والبرامج وتحديد الصعوبات التي تحول دون تنفيذ هذه السياسة لأهدافها الاجتماعية وأوضحت الدراسة أن المشروعات على المستوى الإقليمي ما تزال محدودة بسبب عدم توافر البيانات والمعلومات وقصور المؤشرات الخاصة بالمرأة ونقص الموارد وافتقاد المشروعات التي تقدمها الوزارة إلى عنصر الشمول في تقديم الخدمات المقدمة للمرأة .

كما أظهرت دراسة (سعيد محمد قائد المخلافي ٢٠٠٢م)[١٦] التي هدفت إلى تحديد وتحليل موقف التشريعات اليمنية من حقوق المرأة اليمنية في المشاركة الاجتماعية والسياسية وفي اتخاذ وضع القرار السياسي والتعرف على حدود مشاركة المرأة في تقلد المناصب القيادية والإدارية على المستويين الحكومي والأهلي . وتوصلت الدراسة إلى أن بعض التشريعات والقوانين تعوق مشاركة المرأة في الحياة العامة وأن هناك مجموعة من المعوقات الاجتماعية والثقافية تؤدي إلى عزوف المرأة عن المشاركة السياسية وتقلد المناصب القيادية في المؤسسات العامة والخاصة ودورها في اتخاذ القرار، كما توصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين النص القانوني للحقوق السياسية للمرأة اليمنية وبين الممارسات الاجتماعية لهذه الحقوق .

وتتفق مع ذلك دراسة (***Bakshi*** .٢٠٠٣م)[١٧] والتي هدفت إلى تقييم البرامج التي تستهدف تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والتي تنفذها الحكومة ومن هذه البرامج برنامج التدريب المهني للنساء الفقيرات وبرنامج المرأة العائلة في المنزل وبرنامج المساعدات للنساء ضحايا العنف وبرنامج المعاشات التقاعدية للأرامل برنامج الصحة والتعليم للنساء، وأظهرت نتائج الدراسة استفادة النساء من هذه البرامج وخاصة برامج التثقيف الصحي وخدمات الأمومة والطفولة والخدمات التعليمية، كما كشفت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه النساء للاستفادة من هذه البرامج والمشروعات تأتي في مقدمتها تعقد الإجراءات الإدارية للاستفادة من هذه البرامج وأوصت الدراسة بضرورة تدعيم وتعزيز حجم المساعدات المالية المقدمة للبرامج الموجه للنساء وتعمل الإجراءات الإدارية وإدماج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الحكومة القادمة .

كما حاولت دراسة (***Apollo Mukasa*** ٢٠٠٣م)[١٨] تحليل الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مواجهة المعوقات الثقافية والاجتماعية التي

تمنع المرأة من المشاركة الكاملة من برامج تنمية المرأة في أوغندا، وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة تواجه استبعاد من الحصول على الموارد المحلية والوطنية وعدم المشاركة في عمليات صنع واتخاذ القرار على الرغم من أن تمكين المرأة أصبح أحد المحاور الثابتة في السياسات والبرامج والمشروعات الحكومية كما أوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن قانون الحكم المحلي في أوغندا والصادر عام ١٩٩٧م ينص على منح النساء نسبة ٣٠ ٪ من المقاعد في المجالس المحلية مما يوفر فرصاً كبيرة للمرأة للمشاركة في القيادة المحلية إلا أن هناك العديد من المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجه مشاركة المرأة في خاصة في الحياة السياسية، كما أكدت الدراسة على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز فرص مشاركة المرأة ومواجهة المفاهيم الخاطئة والمعوقات الثقافية والإيديولوجية التي تمنع المرأة من المشاركة في تنمية المجتمع .

وفى نفس هذا السياق جاءت دراسة (لمياء جلال الدين محمد فراج ٢٠٠٣م)[١٩] والتي هدفت إلى تقويم برامج التنمية البشرية في الجمعيات الأهلية بمحافظة الفيوم في مجالات التعليم والرعاية الصحية وزيادة الدخل، وتوصلت الدراسة إلى عدم تعاون الجهات الحكومية مع الجهات الأهلية في تسيير عمل برامج التنمية البشرية وخاصة في مجال التمويل، كما توصلت الدراسة إلى أن الأنشطة التعليمية والصحية تزداد في الحضر عن الريف و أكدت الدراسة أن تزايد عدد الجمعيات الأهلية أدى إلى تنمية الوعي لدى الأهالي بضرورة الاهتمام بالجوانب التعليمية والصحية ، وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل المسئولين عن هذه الجمعيات عن طريق البرامج التدريبية والمحاضرات والندوات وحلقات النقاش، كما أوصت الدراسة بأهمية التنسيق بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية الأمر الذي يؤدي إلى تنوع الخدمات وتكاملها ومنع تكرارها .

وهذا ما أكدته دراسة (سيليا شفيق أبو شقرة ٢٠٠٤م)[٢٠] والتي استهدفت التعرف على أهم العوامل المساهمة في تخفيف حده الفقر في اليمن وقد أجريت

الدراسة على محافظة عدن مديرية البريقة وهي منطقة فقيرة مصنفة عبر وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المساهمة في تخفيف حده الفقر تنقسم إلى عوامل أساسية هي التعليم والصحة، وعمل المرأة، والمشاريع الإنتاجية، وتوفر فرص عمل، وعوامل ثانوية هي العمل في القطاع الخاص، ونشاط شبكة الأمان الاجتماعي، والجمعيات الأهلية، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على هذه العوامل لتخفيف حده الفقر في اليمن

وتتفق مع ذلك دراسة (*Joshi, Meenakshi 2004*) [٢١] والتي هدفت إلى تحليل برامج الرعاية الاجتماعية التي تستهدف المرأة في المناطق الريفية والتي تتضمن برامج التوعية والتدريب وبرامج توليد الدخل (الأنشطة المدرة للدخل) وبرامج بناء القدرات والتي تستهدف تمكين المرأة في المناطق الريفية، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هذه المشروعات والبرامج أدت إلى زيادة الوعي بشان ادوار ومسئوليات المرأة مما أدى إلى زيادة مشاركة المرأة اقتصادياً وزيادة مشاركتها في المجال الاجتماعي، وأوصت الدراسة بضرورة استمرارية هذه البرامج والمشروعات التي تستهدف تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيزها والعمل على الحفاظ عليها

كما حاولت دراسة (نجوى الفوال ٢٠٠٤م) [٢٢] إلقاء الضوء على الجمعيات الأهلية التي تهتم بقضايا المرأة في مصر من خلال وضع قاعدة بيانات أساسية عن هذه الجمعيات في محافظتي المنيا والفيوم وإجراء تقييم شامل لأداء هذه الجمعيات وعلاقتها بالفئات المستفيدة وتمويلها والعلاقات فيما بينها، وتوصلت الدراسة إلى ضعف إعداد المتطوعين بهذه الجمعيات ، كما كشفت الدراسة على أن النشاط الغالب على مجالات الجمعيات الأهلية هو رعاية الطفولة والأمومة، وحداثة الاهتمام بأنشطة وبرامج حماية البيئة وحقوق الإنسان، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الجمعيات العاملة في مجال المرأة وزيادة التمويل وإزالة القيود البيروقراطية والإدارية عن عمل هذه الجمعيات.

وهذا ما أكدته دراسة (أماني قنديل ٢٠٠٥م) [٢٣] والتي هدفت إلى تحديد دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية في مصر، وإبراز الاتجاه الجديد نحو الشراكة والمشاركة بين المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية في مطلع الألفية الثالثة قد سجلت مؤشرات إيجابية في مكافحة الفقر مثل : تدريب وتأهيل المرأة الفقيرة بالإضافة إلى مجال النهوض بالتعليم ومجال البيئة ومجال الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية الأساسية، وأوصت الدراسة العمل على بناء قدرات الجمعيات الأهلية وتهيئة المناخ القانوني لتوفير بيئة قانونية مناسبة لعمل هذه الجمعيات وتوفير مؤسسة للتنسيق بين الجمعيات الأهلية والمنظمات الحكومية وتشجيع التشبيك وتوفير فرص التواصل وتبادل الخبرات بين هذه المنظمات .

وفى هذا الإطار كشفت نتائج دراسة (بهيجة محمد الديلمي٢٠٠٥م)[٢٤]أن المرأة في البحرين تواجه تحديات ومعوقات تقلل من فرصتها في المشاركة والتوظيف أهمها ضعف مخرجات تعليم المرأة وعدم توافقها مع سوق العمل، وتفضيل الذكور عن الإناث في التوظيف، وعدم توافر التعليم المهني للفتيات وضعف التدريب المهني لعدم توافر برامج تدريب وتأهيل متخصصة للمرأة وتدني مستوى وعي المرأة بأهمية دورها في التنمية وعدم ثقة البعض في قدرة المرأة المهنية الأمر الذي يؤكد أهمية نشر ثقافة النوع الاجتماعي وإدخال مفاهيم التمكين والتنمية المستدامة، بما يحقق مزيداً من العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص في المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة إدماج منظور النوع الاجتماعي في مجال التعليم والتدريب والذي يتضمن الإقرار بأهمية الجنسين في المساهمة في التنمية والتأكيد على أهمية العدالة في الفرص والموارد والمشاركة الايجابية في تخطيط وتطبيق وتقييم جميع البرامج والخدمات في المجتمع

كما كشفت دراسة (نادية أبو عوف ٢٠٠٥م)[٢٥] والتي هدفت إلى تفعيل التعاون والتواصل والتشبيك بين الجمعيات الأهلية مما يؤدي إلى المشاركة الايجابية في تنمية المجتمع بالإضافة إلى تفعيل تمكين وتقوية الجمعيات الأهلية عن طريق زيادة قدرتها المؤسسية والبشرية، وأجريت هذه الدراسة على عينة من الجمعيات الأهلية من محافظتي الإسكندرية ومرسي مطروح وتوصلت الدراسة إلى أهمية التواصل والتفاعل بين الجمعيات الأهلية الأمر الذي يزيد من فاعلية هذه الجمعيات في تنفيذ مشروعاتها وبرامجها .

كما أشارت نتائج دراسة (هويدا عدلي ٢٠٠٥م)[٢٦] والتي هدفت إلى تحليل دور منظمات المجتمع المدني في بلورة سياسة الرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي وتقييم دور هذه المنظمات وأبعاد هذا الدور وحدوده ومدى فعاليته، وتوصلت الدراسة إلى أن التغيرات التي لحقت بالنظام العالمي إعادة النظر في أدوار كلٍّ من الدولة ومنظمات المجتمع المدني وبرزت المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في التنمية واتضح ذلك من إشراك كثير من دول الوطن العربي في صنع السياسات الاجتماعية، كما توصلت الدراسة إلى أن هذه المنظمات تعاني الكثير من الصعوبات منها ضعف الأطر المؤسسية والقدرات والمهارات التنظيمية والإدارية لهذه المنظمات وسيطرة القيود القانونية على حركة منظمات المجتمع المدني.

كما حاولت دراسة (فاطمة علي فضل ٢٠٠٦م)[٢٧] تحديد أسباب ومظاهر التمييز ضد المرأة في اليمن ونتائجها السلبية على المجتمع اليمني بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تراجعًا واضحًا فيما يتعلق بقضايا حقوق المرأة في اليمن فعلى الرغم من إن اليمن قد شهدت خلال السنوات الأخيرة تطور كبير وواسع في مختلف مناحي الحياة إلا أن وضع المرأة لم يشهد نفس الدرجة من التطور في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية والثقافية وفي مجالات العمل ومساحة المشاركة السياسية وفي منظمات المجتمع المدني ومساحة الحريات العامة للمرأة اليمنية .

وفى هذا الإطار استهدفت دراسة (محمد نور فرحات ٢٠٠٦م)[٢٨] إلقاء الضوء على واقع منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي وعلاقته بمؤسسات الدولة، وتحديد دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة مظاهر التميز ضد المرأة في التشريعات العربية، وتوصلت الدراسة إلى أنشطة الطفولة والمساعدات المادية ورعاية المسنين تمثل الجانب الأكبر من نشاط منظمات المجتمع المدني في الدول العربية ولا تمثل قضايا وحقوق المرأة إلا حيزاً محدوداً في نشاط هذه المنظمات، كما أكدت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني العربي تعاني من مجموعة قيود تشريعية مثل القيود على نشاط النقابات المهنية والعمالية والرقابة على إنشاء الأحزاب السياسية والرقابة على تمويل هذه المنظمات، كما أكدت هذه الدراسة على تصاعد دور منظمات المجتمع المدني في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات وقضايا المرأة في الوقت الراهن.

كما استهدفت دراسة (فوزية بامر حول ٢٠٠٦م) [٢٩] تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمن ، وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني أصبحت تقوم بدور الشريك الفاعل في عملية التنمية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية، ولعل أهم هذه الأنشطة تدعيم خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية ومجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة، ومجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية ومجال الدفاع عن حقوق الإنسان ، ومجال الطفولة وتنمية المجتمعات المحلية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه المنظمات تواجه العديد من الصعوبات مثل: أن بعض أنشطة هذه المنظمات موسمي، وضآلة التمويل المقدم من الحكومة لهذه المنظمات، وأن البناء الهيكلي لمعظم منظمات المجتمع المدني لا يرتبط بالأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المنظمات وقلة برامج التدريب والتأهيل الموجهة لقيادات وأعضاء الهيئات الإدارية

في تلك المنظمات، بالإضافة إلى عدم وجود فقرات دائمة لبعض هذه المنظمات وضعف مشاركة المرأة في عمل تلك المنظمات، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تدريب وتأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني وتطوير آلية تنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات وتفعيل دور مكاتب الشئون الاجتماعية والعمل في الإشراف والمتابعة على هذه المنظمات وتوفير آلية للتواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني مع بعضها من جهة و رفع المؤسسات الحكومية من جهة أخرى .

وأظهرت نتائج دراسة (نهوند القادري ٢٠٠٦م)[٣٠] أن منظمات المجتمع المدني لها العديد من الآليات والبرامج التي تهتم بقضايا المرأة وتوفر رؤية مشتركة اتجاه حقوق المرأة، وأكدت الدارسة على أن منظمات المجتمع المدني تواجه الكثير من الصعوبات أهمها صعوبات التمويل، كما أن بعض جهات التمويل تفرض أجندة على هذه المنظمات بالإضافة إلى ضعف التشبيك بين هذه المنظمات.

كما استهدفت دراسة (ألفت الدبعي ٢٠٠٦م) [٣١] تحديد أوضاع المرأة في منظمات المجتمع المدني من خلال التعرف على نشأة مؤسسات المجتمع المدني وتطورها في اليمن وعددها وأنواعها بالإضافة إلى معرفة نسبة مشاركة المرأة في هذه المؤسسات ومعرفة أهم العوامل المساعدة لزيادة مشاركة المرأة بهذه المؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى ضعف عضوية المرأة في منظمات المجتمع المدني في المراكز القيادية والتنفيذية وخاصة الأحزاب السياسية، وان المحددات الاجتماعية والثقافية ما تزال تلعب دوراً هاماً في الحد من مشاركة المرأة، كما أكدت الدراسة على أن بعض هذه الجمعيات بدأت تهتم في الفترة الأخيرة بقضايا الدفاع عن المرأة .

وتتفق مع ذلك دراسة (نجيب أبو السرور عبد القادر ٢٠٠٦م)[٣٢] التي هدفت إلى التعرف على موقف الأسرة من تعليم الفتاة وتحديد أهم الأسباب والعقبات التي تقف أمام التحاق أو مواصلة الفتاة للتعليم في اليمن، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم معوقات تعليم الفتاة تعود إلى عدم وعي الأسرة بأهمية تعليم الفتاة والزواج المبكر والنظرة التقليدية لتعليم الفتاة باعتبار أن دورها ينتهي بالزواج وتربية الأبناء، والأمية، والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في الريف ما تزال تشكل معوقات أمام تعليم الفتاة، كما أن الاختلاط في التعليم بين الذكور والإناث وعدم وجود مدارس خاصة للفتيات وتدني المستوى المعيشي لكثير من الأسر ومحدودية البنية التحتية اللازمة لتعليم الفتاة وضيق السكن تشكل معوقات أما تعليم الفتيات سواء في الريف أو الحضر .

كما حاولت دراسة ***(Mukherjee, Tuhin 2006)*** [٣٣] تقييم البرامج المقدمة للمرأة خاصة في مجال التدريب والتسويق، وكشفت نتائج الدراسة انخفاض الرعاية الصحية والتعليمية المتقدمة للمرأة وانخفاض مشاركة المرأة في صنع القرار وفي الانتخابات العامة والمحلية وأوصت الدراسة بأهمية حملات التوعية للمرأة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وأهمية الوعي الصحي والتعليمي للمرأة .

كما هدفت دراسة (ندى فضيلة مهري ٢٠٠٧م) [٣٤] إلى إلقاء الضوء على تجربة منظمة المرأة العربية في قضايا النوع الاجتماعي، وأوضحت الدراسة أن منظمة المرأة العربية تسعى إلى غايات ثلاثة وهي : تمكين المرأة وتعزيز قدراتها، ثم توعية المرأة والمجتمع بأوضاع المرأة وقضاياها، بالإضافة إلى تفعيل وتنسيق التعاون بين الدول العربية للعمل على تمكين المرأة العربية، كما أوضحت الدراسة إن هناك الكثير من المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة العربية منها ضعف الفرص المتاحة أمام المرأة مما ينعكس على ممارستها لحقوقها السياسية

والاقتصادية بالإضافة إلى سيطرة العادات والتقاليد والنظرة التقليدية لأدوار المرأة العربية الأمر الذي يؤثر على مشاركتها في الحياة العامة .

وهدفت دراسة (***Siwal, B.R.*** ٢٠٠٨م) [٣٥] إلى تحليل برنامج النوع الاجتماعي للمرأة الذي استهدف القضاء على الفقر من خلال تطوير المشاريع الإنتاجية الصغيرة والتخطيط المحلي والجهود الذاتية للنساء الفقيرات، وذلك من خلال خطة تستغرق ١٠ سنوات، كما حاولت الدراسة تقييم الإجراءات والآليات الحكومية التي استهدفت تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وتوصلت الدراسة إلى تعدد الآليات التي تتخذها الحكومة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والتي تتضمن الحصول على القروض الصغيرة ودعم المشروعات الإنتاجية الصغيرة ، تنمية المناطق الريفية الفقيرة، مشروعات الإسكان لمحدودي الدخل، دعم ودمج ذوي الفئات الخاصة، تدعيم الجهود الذاتية والتطوعية، تنمية الموارد البشرية، توصي الدراسة بأهمية توفير فرص عمل للنساء الفقيرات والعمل على تحسين مستوى دخل الأسر الفقيرة، وتوفير الرعاية الصحية وخدمات التوعية الصحية والعمل على بناء القدرات وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ودورات تدريبه منظمة للنساء والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في فرص الحصول على الخدمات وإدماج قضايا النوع الاجتماعي.

وتتفق مع ذلك دراسة (أمة الصبور يحيى ٢٠٠٨م)[٣٦] والتي هدفت إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على فرص ترقى المرأة اليمنية في المؤسسات والجمعيات الأهلية في اليمن، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تعليم المرأة وغرس التعليم والمفاهيم الايجابية نحو تنشئة المرأة في الحياة الاجتماعية ودورها في المشاركة في اتخاذ القرارات وتوفير الفرص المتكافئة للمرأة العاملة في الترقي في الوظائف العامة، وأوصت الدراسة بأهمية دعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية لما تقوم به من دور إيجابي نحو المجتمع والعمل على تنمية قدرات المرأة الإدارية والقيادية من خلال الأنشطة والبرامج التي تناسب المرأة اليمنية، وتركيز على

العملية التربوية ما يعزز الثقة في النفس لدى المرأة وبناء شخصية المرأة العملية والإدارية .

وبرؤية تحليلية للدراسات السابقة نجد أنها قد تنوعت في أهدافها وفي نتائجها والمجال المكاني التي أجريت فيه وتوصياتها فقد اهتمت بعض هذه الدراسات بتحديد دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية المحلية مثل تدعيم خدمات الرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمع مثل خدمات الرعاية الصحية ومجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة ومجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية ومجال الأمومة والطفولة ومجال حقوق الإنسان مثل: دراسة أماني قنديل ٢٠٠٥م ، ودراسة فوزية بامر حول ٢٠٠٦م ، ودراسة فاطمة الكبيسي ٢٠٠٦م ، وبعض هذه الدراسات قد ركزت على واقع منظمات المجتمع المدني وعلاقاتها بالمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ودورها المتصاعد في تقديم الأنشطة الاجتماعية وخاصة مجال حقوق الإنسان والدفاع ضد قضايا المرأة مثل : دراسة محمد نور فرحات ٢٠٠٦م، دراسة أيمن رمضان ١٩٩٩م، ودراسة احمد حسن البربري ١٩٩٤م .

وبعض هذه الدراسات قد ركزت على المعوقات التي تواجه أو تحد من در منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع وخاصة التي تعمل مع المرأة مثل : دراسة لمياء جلال ٢٠٠٣م، وهويدا عدلي ٢٠٠٥م، واختلفت الدراسة الراهنة عن غيرها من الدراسات السابقة – بحسب علم الباحثين- في إنها ركزت على تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً وتعليمياً وصحياً وسياسياً ومجال حقوق الإنسان ومناهضة العنف الموجة ضد المرأة وطبقت على منظمات المجتمع المدني بمدينة المكلا محافظة حضرموت بالجمهورية اليمنية وقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تحديد أهداف الدراسة الراهنة وتحديد نوع ومنهج الدراسة، وبناء أداة الدراسة وفي المقارنة مع النتائج التي أظهرتها الدراسة الراهنة .

وبناء عليه حاول الباحثان من خلال الدراسة الراهنة تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية في مدينة المكلا، وتحديد أهم المعوقات التي تحد من عمل هذه المنظمات في مجال تمكين المرأة اليمنية

ثانياً: أهداف الدراسة :

١- تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية تعليمياً.
٢- تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية صحياً.
٣- تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً.
٤- تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية سياسياً.
٥- تحديد دور منظمات المجتمع المدني في مجال مناهضة العنف ضد المرأة.
٦- تحديد أهم المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية .

ثالثاً: تساؤلات الدراسة :

١- ما دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية تعليمياً ؟
٢- ما دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية صحياً ؟
٣- ما دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً ؟
٤- ما دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية سياسياً ؟
٥- ما دور منظمات المجتمع المدني في مجال مناهضة العنف ضد المرأة ؟
٦- ما أهم المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية ؟

رابعاً: أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة الراهنة انطلاقاً من أن المرأة تمثل ما يقرب من نصف المجتمع اليمني الأمر الذي يؤكد على أهمية مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وضرورة رفع قدراتها وإمكاناتها وتحسين أدائها الوظيفي مما يزيد من فرص مشاركتها في التنمية ، واقتناعاً بأهمية دور

منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة من خلال دعم الخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية والاهتمام بحقوق المرأة ومناهضة العنف الموجه ضدها فى الوقت الراهن.

خامساً: مفاهيم الدراسة :

(١)مفهوم منظمات المجتمع المدني :

لعل أبرز الآراء في هذا الصدد تعريف "أماني قنديل "والتي ترى أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والإدارة السليمة [٣٧] .

ويشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى أن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو منافع جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة وتشمل تنظيمات المجتمع المدني الجمعيات والأحزاب والروابط والنقابات والنوادي الاجتماعية و التعاونيات والمعاهد والتجمعات الاجتماعية والدينية وكل منظمات القاعدة الشعبية وما إلى ذلك من مؤسسات أو مجتمعات، ومن أهم أركان المجتمع المدني الأساسية هو الفعل الإرادي الحر والتطوعي[٣٨] .

كما يُنظر للمجتمع المدني بأنه مجموعة عرضية من الجماعات غير الرسمية وغير التجارية والمنظمة بشكل رسمي بدرجة أو بأخرى وتسعى إلى توطيد ما هو قائم من القواعد والمعايير والهياكل الاجتماعية، المجتمع المدني هو عالم الحياة الاجتماعية المنظمة ومن أهم سماته الطوعية والاعتماد على الذات بشكل كبير والاستقلال عن الدولة مع أنه مقيد بنظام قانوني أو مجموعة من القواعد.[٣٩]

وعلى غرار ما تقدم يُعرف المجتمع المدني بأنه " مجمل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تتصف بأنها غير حكومية، غير هادفة للربح، طواعية الانتماء، وتمارس الديمقراطية في إطارها المؤسسي.[٤٠]

ويُعرف المجتمع المدني بأنه هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والصحية والثقافية كما يتكون من المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والغرف التجارية وما شابهها من المؤسسات التطوعية.[٤١]

وعلى ذلك يشير هذا المفهوم إلى كل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية والاتحادات ومراكز حقوق الإنسان والجمعيات العلمية والثقافية والأندية الرياضية وبعضها مؤسسات حديثة نتيجة عمليات التحديث الاقتصادي والاجتماعي التي قامت بها الدول وهذه المؤسسات غير حكومية وغير إرثية فهي مستقلة عن الدولة والقبيلة في آن واحد، كما أن الانتماء لها يكون بطريقة تطوعية وتمارس في إطار الديمقراطية والتي ترتبط بمفهوم المشاركة والاختيار .

ونستنتج مما سبق أن منظمات المجتمع المدني تشمل نظاماً واسعاً من المنظمات والمؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية والأندية الاجتماعية والرياضية والمنظمات القاعدية التي ينضم إليها الأفراد بشكل اختياري لممارسة العمل العام ومحاولة التأثير في السياسات والبرامج الحكومية . كما إنها تحقق مصالح مشتركة لأعضائها، وهى بذلك تستهدف تحقيق الأهداف التالية :[٤٢]

١- تعمل على ملئ الفراغ الذي ينتج عن انسحاب الدولة من مجالات الرعاية الاجتماعية والمجالات الخدمية التي كانت تقوم بها .

٢ - تحقيق العدالة الاجتماعية ويقصد بها وصول جميع أفراد المجتمع أفراد المجتمع لمصادر الدخل والثروة دون تمييز والمعاملة المتساوية أمام القانون .

٣- التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال ما تفرضه من قيم ومبادئ في أعضائها مثل الولاء والانتماء والتعاون والمشاركة .

٤- تنمية قدرات ومهارات أعضائها مثل مهارات القيادة والحوار والمنافسة .

٥- العمل على تحقيق الرقابة على البرامج والخطط الحكومية، كما إنها توفر اتصال ايجابي بين الحكومة والجماهير.

وفى ضوء ذلك يمكن القول أن هناك خصائص تميز منظمات المجتمع المدني منها الاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة والفردية والعمل التطوعي والفعل الإرادي من أجل المصلحة العامة والدفاع على حقوق الفئات الضعيفة وتتميز العلاقات في المجتمع المدني بأنها أفقية وليست رأسية .

وفى ضوء ما سبق يمكن وضع تعريفاً إجرائياً لمنظمات المجتمع المدني يتفق مع أهداف وتساؤلات الدراسة الراهنة " بأنها الجمعيات الأهلية (النسوية) والاتحادات النسائية التي تقدم خدمات تعليمية وصحية واقتصادية وثقافية وتوعوية للفتاة والمرأة بمدينة المكلا بهدف تمكينها تعليمياً، وصحياً، واقتصادياُ، وسياسياُ، ومجال مناهضة العنف الموجه ضد المرأة لدمج المرأة في عمليات التنمية في المجتمع اليمنى ".

(٢) **مفهوم التمكين :**

ظهر مفهوم التمكين في نهاية تسعينيات القرن العشرين وأصبح الأكثر استخداماً في سياسات وبرامج منظمات المجتمع المدني وهو من أكثر المفاهيم التي تسعى إلى إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في التنمية، من خلال آليات تمكن المرأة من عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعها المعيشية والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات التي تمس جوانب حياتها، فالتمكين يهدف إلى توفير سياق تنموي يستند على المشاركة والتفاعل بين فئات المجتمع، وتطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه يحقق التوازن والاستقرار في المجتمع . [٤٣]

والتمكين لُغوياً يعنى القوة والتعزيز، كما يشير إلى منح السلطة القانونية إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما . (٤٤)

ويعرف البنك الدولي التمكين بأنه عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات واليات تهدف إلى رفع الكفاءة لمؤسسة أو تنظيم معين (٤٥)

ويركز التمكين على نقاط القوة في الناس وتوفير الفرص والموارد للناس لاكتساب الخبرات والمهارات التي تمكنهم من السيطرة على حياتهم وبالتالي فالتمكين عملية متعددة الأبعاد الاجتماعية التي تساعد الناس على السيطرة على حياتهم الخاصة بل هو عملية تعزيز القوة في الناس لاستخدامها في حياتهم الخاصة ومجتمعاتهم من خلال التأثير في القضايا المهمة في المجتمع من خلال تعليم الناس المهارات والمهارات والمعارف التي من شأنها تحفيزهم على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين أحوالهم . (٤٦)

وعلى ذلك فالتمكين عملية ديناميكية تسعى لتحقيق العدالة والقضاء على التمييز بين أفراد وفئات المجتمع والسعي إلى إقرار وتبنى سياسات وبرامج وتشريعات وإقامة مؤسسات تسعى إلى تنمية قدرات الفئات الضعيفة وتنويع مواردها مما يتيح الفرصة لها للاندماج والمشاركة في برامج ومشروعات التنمية.

ويُوصف تمكين المرأة بأنه العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرات على التعرف على أوضاعهن حتى يتمكن من اكتساب المهارة والخبرة، ويطورن من قدراتهن بالاعتماد على الذات، كما يتضمن إشراك المرأة في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بصفتها ومشاركة ومستفيدة في جهود التنمية (٤٧)

ووفقا لما سبق يمكن القول أن التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي والتمكين الاجتماعي للمرأة عملية تتضمن ثلاث أبعاد مترابطة ومتداخلة

فالتمكين الاقتصادي للمرأة يوفر لها نفوذ يهتم تمكينها سياسياً، والتمكين السياسي يسمح للمرأة بالسيطرة على الخطط والسياسات التي سوف تستفيد منها المرأة اقتصادياً والتمكين الاجتماعي يعزز قدرتها على المشاركة اقتصادياً وسياسياً مما يعزز مكانة ودور المرأة في المجتمع . (٤٨)

ويُنظر للتمكين على انه عملية تتضمن ما يلي : (٤٩)

١- القدرة على اتخاذ القرارات المرتبطة بالظروف الشخصية والمجتمعية .

٢- القدرة على الوصول إلى المعلومات والموارد والفرص اللازمة لاتخاذ القرارات .

٣- القدرة على التأثير على التأثير في القرارات المجمعية .

٤- القدرة على التعليم والحصول على المهارات والخبرات اللازمة لتحسين الظروف الشخصية والمجمعية .

٥- القدرة على إحداث التغيير من خلال الايجابية والمشاركة المجتمعية.

٦- القدرة على توسيع الفرص والخيارات .

وتأسيساً على ذلك يمكن وضع تعريفاً إجرائياً للتمكين يتفق مع أهداف وتساؤلات الدراسة الراهنة بأنه عملية تتضمن مجموعة الخدمات والأنشطة والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المقدمة للمرأة وتشمل ما يلى:

١- التمكين الاقتصادي : يشمل الأنشطة والخدمات التي تستهدف زيادة دخل المرأة مثل المشروعات الإنتاجية الصغيرة والعمل على تدريب وتأهيل المرأة على الصناعات الحرفية و البيئية ومساعدة النساء على تسويق منتجاتهن وتوفير قروض ميسرة للنساء

٢- التمكين الاجتماعي : ويشمل التمكين التعليمي و التمكين الصحي ومجال مناهضة العنف ضد المرأة، فالمجال التعليمي يرتبط بالمشاركة في برامج محو الأمية وتوفير الأدوات الدراسية للفتيات والعمل على القضاء على ظاهرة

التسرب من التعليم أما المجال الصحي يتضمن التوعية بأهمية الرعاية الصحية والصحة الإنجابية للنساء

٣- التمكين السياسي : والذي يتضمن التدريب على المهارات القيادية و والتوعية بأهمية المشاركة في الانتخابات العامة والمحلية ومراقبة هذه الانتخابات ومساندة النساء المرشحات للوصول إلى مراكز صنع القرار.

سادساً : نشأة وتطوير منظمات المجتمع المدني الحديث في اليمن :

مرت منظمات المجتمع المدني في اليمن بثلاث مراحل أساسية وذلك نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها اليمن خارجياً و داخلياً ويمكن إيجاز هذه المراحل فيما يلي :[٥٠]

١- مرحلة ما قبل الاستقلال (قبل ١٩٦٧م) حيث كان يسود في اليمن نظامين: نظام ملكي وراثي في الشمال وحكم استعماري في الجنوب واتسمت هذه المرحلة بغياب مظاهر التحديث اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً باستثناء مدينة عدن الواقعة تحث الاستعمار البريطاني حيث تأسست فيها جمعيات خيرية ودينية وأندية اجتماعية وثقافية ولكن بعض منظمات المجتمع المدني قد ارتبطت بالقبيلة أو المنطقة و تمثل هذه المرحلة بدايات الوعي السياسي والنقابي. كما بادرت المرأة اليمنية في إنشاء منظمات نسويه غير حكومية " جمعية المرأة العربية " التي تأسست في عام ١٩٦٠م كأول منظمة تنشط في مجال المرأة .

٢- مرحلة الاستقلال وبروز الدولة الوظيفية عقب ثورة ٢٦ من سبتمبر في شمال اليمن وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٤م، ثم جلاء الاستعمار في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م من جنوب اليمن وقيام نظامان سياسيان في شطري اليمن وشهدت هذه الفترة احتواء منظمات المجتمع المدني والتي افتقدت إلى الاستقلالية في الإدارة والتمويل نتيجة سيطرة النظام المركزي . واتجهت الدولة الى

تنمية المجتمع من خلال خطط تنموية مركزية و تنظيم المشاركة الشعبية من خلال أطر مؤسسية أهلية وتمثل تجربة جمعيات التعاون الأهلي للتطوير (١٩٧٥ – ١٩٨٥م) أحد المؤسسات الناجحة التي كان لها دور فعال في تنمية وتحديث المجتمع خصوصاً في المناطق الريفية .

واتسمت هذه المرحلة بقيادة الدولة لعملية التحديث والتنمية بالإضافة إلى دورها في دعم وتكوين منظمات المجتمع المدني، ورغم أن كلا النظامين كانت له أساليب متعددة في التعامل مع منظمات المجتمع المدني فأنهما تماثلا في رفض التعددية السياسية والفكرية الأمر الذي أدى الى السيطرة على نشاط المجتمع المدني وربطه بمؤسسات الدولة الرسمية .

٣- مرحلة دولة الوحدة (١٩٩٠ - حتى الآن) والتي أقرت فيها الدولة تبني الديمقراطية والتعددية السياسية والإقرار بحق المجتمع في أن ينظم نفسه في مؤسسات أو منظمات اجتماعية واقتصادية وثقافية باستقلالية عن الحكومة و قد شهدت هذه المرحلة تطورا كمياً ونوعياً لمنظمات المجتمع المدني حيث أصبحت الظروف السياسية والاقتصادية مناسبة لتزايد منظمات المجتمع المدني ومارست الدولة دوراً إيجابياً في تدعيم هذه المنظمات وتشجيع أنشطتها وخاصة في مجال الرعاية الاجتماعية و تقديم الخدمات و تعزيز التنمية المحلية ومنظمات حقوق الإنسان[٥١]

فقد أقرت الدولة في دستورها حق العمل السياسي الحزبي و حق المجتمع في تنظيم نفسه سياسياً و اقتصادياً و اجتماعياً و ثقافياً، وهذه المرحلة تعتبر مرحلة التكوين المؤسسي والقانوني لمنظمات المجتمع المدني و التي تم الاعتراف الرسمي بالمجتمع المدني و الأحزاب السياسية و قد ظهرت في هذه المرحلة العديد من الأحزاب و الجمعيات و النقابات .[٥٢]

بنظرة تحليلية لمراحل تطور منظمات المجتمع المدني في اليمن نجد أن تطورها قد جاء استجابة لمجموعة من المتغيرات الداخلية و الخارجية والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

أ- العوامل الداخلية: تمثلت في رغبة أفراد المجتمع في العمل و المشاركة سياسياً و اجتماعياً و اقتصادياً باستقلالية عن الدولة . كما صاحب الإصلاح الاقتصادي والإداري (الخصخصة) في اليمن عام١٩٩٥ م، و انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي آثار سلبية على غالبية فئات المجتمع و خاصة المرأة، الأمر الذي تتطلب تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية من خلال منظمات المجتمع المدني

ب- العوامل الخارجية :تمثلت المتغيرات الدولية المرتبطة بالعولمة والتي أدت اهتماماً دولياً لدعم التحول الديمقراطي و تشجيع نشاط المجتمع المدني حيث ذهبت الدول المانحة والمنظمات الدولية إلى ربط المساعدات و التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي و بناء منظمات المجتمع المدني و احترام حقوق الإنسان .

سابعاً: مجالات نشاط منظمات المجتمع المدني :

تقوم منظمات المجتمع المدني على أساس من العمل التطوعي و المبادرات الذاتية لتمارس دورها كقطاع ثالث إلى جوار كل من الدولة و القطاع الخاص، و في إطار ذلك يمكن تحديد ثلاثة مجالات رئيسية لنشاط منظمات المجتمع المدني هي:[٥٣]

١- المجال الرعائي الخدمي و الذي يستهدف الفئات الفقيرة في المجتمع و يعتبر هذا المجال النشاط التقليدي و الأسهل من حيث إدارته و تنفيذه و يتوافق هذا مع محدودية الخبرات و المهارات لدى القيادات و العاملين في

المؤسسات الأهلية فضلا عن أهميته لمواجهة و تنامي الفقر و استمرار تدني مستويات المعيشة في الدول النامية .

٢- المجال التنموي وهو من أهم المجالات خاصة إن مؤشرات الدول النامية في هذا الجانب ما زالت تعكس ملامح الفقر و الحرمان و تستطيع الدولة إذا ما وفرت علاقات ايجابية مع المجتمع المدني و تفهمت أهمية دوره أن تحقق قفزة نوعية في مجال التنمية البشرية .

٣- مجال الحقوق ويهتم بالتركيز على حقوق الإنسان بالمفهوم العام و الذي يربط هذه الحقوق بمختلف مجالات الحياة (حقوق سياسية، وحقوق اجتماعية، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل) و تركز أنشطة منظمات المجتمع المدني على رفع مستوى الوعي الحقوقي و السياسي لمختلف فئات المجتمع و تمكينها من الدفاع عن مصالحها و التعبير عن أراءها و قضاياها .

ثامناً : أهم منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع المرأة في اليمن :

شهدت اليمن في العقود الأخيرة تطوراً في أعداد ونشاط منظمات المجتمع التي تعمل في مجال رعاية المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياُ ومن أهم هذه المنظمات :[٥٤]

١- جمعية رعاية الأسرة اليمنية : والتي أنشئت عام ١٩٧٦م وتنشط الجمعية في الخدمات الصحية والتعليمية للمرأة و تقديم خدمات الأمومة والطفولة وتعزيز خدمات التوعية والتثقيف الصحي وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

٢- جمعية التحدي لرعاية المعاقات: والتي تأسست في عام ١٩٩٨م وتقدم خدمات للمرأة المعاقة في المجال التعليمي من خلال مشروع دمج المعاقات حركياً في المدارس ومشروع محو الأمية للفتيات اللاتي تسربن من التعليم كما تهتم بتقديم الرعاية الصحية للمرأة المعاقة بإضافة إلى مساعدتها اقتصادياً عن

طريق المشروعات الإنتاجية الصغيرة المدرة للدخل وإتاحة فرص التدريب والتأهيل لزيادة خبراتها ومهاراتها.

٣- مركز مساندة قضايا المرأة: و الذي أنشئ عام ١٩٩٨م وينشط المركز في مجالات مناهضة العنف ضد المرأة، والتخفيف من فقر المرأة عن طريق تمكينها اقتصادياً، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي للمرأة، وإعداد تقارير الظل الخاصة بمدى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومدى تنفيذ البروتوكول الخاص بالحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لها .

٤- منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان الذي أنشئ عام ١٩٩٩م وينشط المنتدى في مجال وإعداد الدراسات والبحوث المرتبطة بحقوق الإنسان بصفة عامة و حقوق المرأة بصفة خاصة ودراسة القوانين والتشريعات الوطنية من منظور حقوق الإنسان واقتراح وتعديل القوانين التي تتعارض مع هذه الحقوق وإعداد تقارير عن مدى تنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

٥ – شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية :عقد الاجتماع التأسيسي لهذه الشبكة في ٨ نوفمبر ١٩٩٩م و تضم في عضويتها (٢١) منظمة وتهدف إلى تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدني من خلال استحداث الأفكار والخطط و البرامج المستقبلية وتنشط هذه المنظمات في مجالات مختلفة تتضمن تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية المقدمة للمرأة.[٥٥]

٦- مجلس تنسيق الجمعيات بمدينة صنعاء : والذي يتكون عام ١٩٩٧م من (١٤) جمعية خيرية تمارس نشاطها في مدينة صنعاء وتهدف إلى تحسين أوضاع سكان المدينة وتحسين ظروف المعيشة للفقراء بمدينة صنعاء وخاصة المرأة الفقيرة .

٧- ملتقى المرأة للدراسات والتدريب : والذي أنشئ عام ٢٠٠٠م بحيث يهدف إلى تفعيل دور القانون كأداة لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها، كما يهدف إلى تنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات التي تهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، كما يهدف إلى جذب الدعم المحلى وتوظيف الدعم الدولي باتجاه نشر ثقافة حقوق المرأة والمساهمة في إعداد استراتيجيات محلية للدفاع عن حقوق وتطوير الحركة النسائية في اليمن، ومن أهم برامجه برنامج التربية المدنية في المدارس و الذي يسعى إلى تكريس المواطنة بين جميع فئات المجتمع .

٨- مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان : والذي أنشئ عام ١٩٩٥م وهو هيئة علمية فكرية تستهدف تعزيز قيم حقوق الإنسان في اليمن والعالم العربي وينشط في مجال نشر الوعي بالمفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان وتوفير الخدمة المعرفية والمكتبية في هذا الإطار وعقد الدورات التدريبية وورش العمل والندوات واللقاءات الفكرية التي تهدف إلى نشر الوعي بحقوق الإنسان والمبادئ والمواثيق الدولية .

٩- الشبكة اليمنية لمناهضة العنف ضد المرأة(شيماء) : والتي تأسست في مايو٢٠٠٣م وتتألف من (١٦) منظمة من منظمات المجتمع المدني بإضافة إلى اللجنة الوطنية للمرأة ومركز دراسات النوع الاجتماعي وتهدف الشبكة إلى إزالة كافة أنواع العنف ضد المرأة وتوفير الحماية والمساندة القانونية للمرأة ، وتعزيز قيم التضامن والشراكة بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال المرأة .

١٠- اتحاد نساء اليمن : والذي تأسس عام ١٩٧٤م وأعيد تشكيله وهيكلته في عام ١٩٩٠م بعد الوحدة اليمنية، وضم (٢١) فرعاً رئيسياً و (١٢٠) مركزاً منتشراً في مختلف محافظات الجمهورية، ويعد من أنشط منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال توعية وتأهيل المرأة اليمنية وضم في عضويه (٧٥) ألف

عضوه ويسعى الاتحاد إلى رفع مستوى المرأة اليمنية والنهوض بها اقتصادياً و اجتماعياً وثقافياً بجميع الوسائل التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، كما يسعى إلى دعم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة والمرأة العاملة والعمل على تطوير القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تأمين حقوق المرأة والأسرة والدفاع عنها . (٥٦)

١١- مجلس تنسيق منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت : والتي تأسس في ٢٠٠٩/٣/٣١م ويضم في عضوية (٨١) منظمة أهلية منها (١٦) جمعية نسويه ويسعى إلى المساهمة في تلبية احتياجات الفقراء وقضايا النوع الاجتماعي من خلال الشراكة مع السلطة المحلية في رسم السياسات والاستراتيجيات والخطط التنموية باحتياجات الفقراء والنوع الاجتماعي.(٥٧)

١٢- مؤسسة حلول : والتي تأسست في ٢٠٠٧/٥/٣١م والتي تهدف الى محاربة الفقر والبطالة للمرأة والتي من أهم مشروعاتها مشروع تحالف المرأة الإنتاجي وهو مشروع اجتماعي يستهدف استثمار طاقات وقدرات المرأة لتمكينها من تلبية احتياجاتها الأساسية والإسهام في الحد من الفقر والبطالة وتحقيق الأمن والسلام الاجتماعي كما تقوم المؤسسة بمشروع مساعدة النساء الفقيرات اقتصادياً . (٥٨)

وبنظرة تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في اليمن نجد أن هذه المنظمات تنشط في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ودعم وإقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة والاهتمام بالمرأة المعاقة وتوفير احتياجاتها من خلال التدريب والتأهيل والتوعية كما يلاحظ تزايد أعداد المنظمات الحقوقية في الفترة الأخيرة والتي تستهدف التوعية بحقوق الإنسان وتوفير الحماية والمساندة القانونية للمرأة وتوفير الدعم والمناصرة والدفاع عنها ومحاولة السعي

إلى تعديل القوانين والتشريعات التي تتضمن نصوص تمييزية ضد المرأة تتنافى مع الشريعة الإسلامية .

تاسعاً: منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة اليمنية :

(أ) منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة في المجال التعليمي :

يعتبر التعليم إلزامياً لمن هم سن التعليم الأساسي في اليمن ولذلك جاءت التشريعات والقوانين لتؤكد على أن التعليم حق لجميع المواطنين، وقد انعكس ذلك في الاستراتيجيات والخطط والبرامج المرتبطة بالتعليم والتي من أهمها:[٥٩]

- الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم في الجمهورية اليمنية (٢٠٠٣-٢٠١٥م) والتي خصصت المحور الخامس منها لتعليم الفتاه وكيفية الحد من تسرب الفتيات من التعليم .
- الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار (١٩٩٨- ٢٠١٥م) والتي تركز على الأطفال المتسربين وأغلبهم من الفتيات بغرض تخفيض نسبة الأمية في اليمن الى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥م.
- قرار مجلس الوزراء بإعفاء الفتيات من (١ حتى ٦ سنوات) من الرسوم المدرسية بهدف رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم وتخفيض فجوة التعليم بين الجنسين .
- الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب (٢٠٠٦- ٢٠١٥م) والتي ركزت على التعليم قبل الأساسي وتأهيل الكادر التعليمي لهذه المرحلة والاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة .
- إنشاء مركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن ١٩٩٨م، وإنشاء مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي للتنمية بجامعة صنعاء ٢٠٠٣م،وتقديم دبلوم دراسات عليا في مجال النوع الاجتماعي والتنمية .

- إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في مقررات مركز الدراسات السكانية ومركز المرأة والبيئة من بداية العام الجامعي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤م .
- أنشئت اليمن في عام ١٩٩٧م إدارة بوزارة التربية والتعليم هي إدارة التربية الشاملة وتعليم الفتاة وفي عام ٢٠٠٤م صدر القرار الوزاري رقم ٣٩م لعام ٢٠٠٤م بشأن تأسيس إدارة تعليم الفتاه بمكاتب التربية والتعليم بالمحافظات لتفعيل مشاركة المجتمع في مجال تعليم الفتاة . (٦٠)

وبالرغم من اهتمام الدولة بتوفير الخدمات التعليمية من خلال السياسات والاستراتيجيات الحكومية التي تعطى اهتماماً خاصاً بتعليم الفتاة وإنفاقها ما يقرب من خمس الميزانية السنوية على التعليم واهتمامها بإدماج النوع الاجتماعي في العملية التعليمية إلا إن جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ظلت تفرض نفسها وتحول دون تحقيق نهضة تعليمية سريعة تلبى احتياجات التنمية الإنسانية مما وفر فجوة في التعليم تتضح في المؤشرات التالية :(٦١)

أكدت نتائج المسح التربوي للعام الدراسي (٢٠٠٣- ٢٠٠٤م) على وجود فروق واسعة بين الإناث والذكور في مرحلة التعليم الأساسي فقد بلغت نسبة الإناث من إجمالي المسجلين في مرحلة التعليم الأساسي (٣٨,٧ ٪) مقابل (٦١,٣٪) للذكور وإن نسبة الإناث من إجمالي المسجلين للصف الأول الأساسي هي (٤٣,٣٪) من إجمالي المسجلين، وتنخفض هذه النسبة للصف التاسع الأساسي حتى تبلغ النسبة (٣٠,٣٪) لنسبة الإناث في التعليم الثانوي (٣٠,٢٪) أما في العام الدراسي (٢٠٠٧- ٢٠٠٧م) فقد بلغت نسبة الإناث (٤٢,٦٪) من طالبات التعليم الثانوي مقابل (٦٦,٥٪) من الطلاب الذكور .(٦٢)

جدول رقم (٢) يوضح التوزيع النسبي للملتحقين بالتعليم الأساسي حسب السنوات الدراسية والنوع [٦٣]

العام الدراسي	٢٠٠١- ٢٠٠٢	٢٠٠٢- ٢٠٠٣	٢٠٠٣- ٢٠٠٤	٢٠٠٧- ٢٠٠٨	٢٠٠٨- ٢٠٠٩
ذكور	٦٣ ٪	٦١,٣٪	٦١ ٪	٥٧,٩	٥٧,١
إناث	٣٧٪	٣٨,٧٪	٣٩ ٪	٤٢,١	٤٢,٩

باستقراء الجدول السابق جدول رقم (٢) يتضح إن الصورة العامة تعكس تزايد نسبة عدد الطالبات في المرحلة الأساسية إلا إن الفجوة بين تعليم الإناث وتعليم الذكور ما زالت مستمرة .

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فمازالت نسبة التحاق الطالبات ضئيلة ففي العام الجامعي (٢٠٠٣- ٢٠٠٤م) فقد بلغ معدل التحاق الطالبات بالجامعات اليمنية الحكومية والأهلية نسبة (٢٦ ٪) مقابل (٧٤ ٪) للذكور من إجمالي الطلاب الملتحقين بالجامعات وبالرجوع إلى مؤشرات الالتحاق بالتعليم الجامعي للعام الجامعي(٢٠٠٧- ٢٠٠٨م) نجد إن نسبة التحاق الطالبات بلغت ٢٩,٦ ٪ من إجمالي عدد الطلاب في الجامعات الحكومية والأهلية

أما بالنسبة للتعليم الفني والتدريب المهني فقد بلغت نسبة التحاق الفتيات في التعليم الفني عام (٢٠٠٢- ٢٠٠٣م) نسبة (٥,٥ ٪) وبلغت نسبة التحاق الفتيات في التعليم المهني في نفس العام (٤,٣ ٪) من إجمالي الملتحقين في معاهد التعليم الفني والتدريب المهني .

أما بالنسبة لمحو الأمية وتعليم الكبار فان الأمية لا تزال تشكل نسبة مرتفعة بين النساء فقد بلغت (٦٢,١ ٪) حيث تبلغ في الحضر (٤٠٪) مقابل (٧٤٪) في الريف، وبحسب تقدير مسح الأسرة عام (٢٠٠٥- ٢٠٠٦م) بلغت نسبة النساء (٦٠٪) يقابل ذلك (٢١,٣ ٪) للذكور قد يرجع ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث للفقر أو الزواج المبكر بالإضافة إلى عدم وجود مدارس للفتيات خاصة في المناطق

الريفية وتدني أجور العاملين في مجال محو الأمية وقلة الإمكانيات المادية الموجهة لبرامج محو الأمية . [٦٤]

جدول رقم (٣) يوضح نسبة الأمية بين الجنسين. [٦٥]

مصدر النسبة	نسبة الأمية الإناث	الذكور	الفجوة بين الإناث والذكور
تعداد ١٩٩٤	٧٦,٣	٣٦,٧	٣٩,٦
تعداد ٢٠٠٤	٦٢,١	٢٩,٨	٣٢,٣
مسح ميزانية ٢٠٠٥- ٢٠٠٦	٦٠	٢١,٣	٣٨,٧

والمدقق للنظر فيما سبق يجد ان المؤشرات المتاحة تؤكد على انخفاض المستوى التعليمي للفتاة اليمنية في مختلف مراحل التعليم الأساسي والثانوي والجامعي وعلى ذلك فان دور منظمات المجتمع المدني يأتي كشريك أساسي في مجال تقديم الخدمات التعليمية ولعل أهم الأنشطة والبرامج التي يمكن أن تساهم به منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة اليمنية تعليمياً تتضمن ما يلى:

١- التوعية بأهمية التعليم للفتيات وخاصة في المناطق الريفية .
٢- إجراء البحوث والدراسات من أسباب التسرب من التعليم الأساسي من منظور الاجتماعي .
٣- توفير الحقيبة المدرسية والزى المدرسي وبعض المواد الغذائية .
٤- المناصرة وبناء التحالفات ضد زواج الصغيرات للحد من التسرب من التعليم.
٥- دورات تدريبية وورش العمل في مجال النوع الاجتماعي والتنمية .
٦- المساهمة في تنفيذ خزانات المياه لتخفيف العبء عن الفتيات في جلب الماء وإعطائهن فرصة للتعليم .
٧- مساعدة الأسر الفقيرة خاصة على مستوى الريف التي لا تستطيع تحمل النفقات المالية للتعليم
٨- المساهمة في توفير التجهيزات المدرسية حتى تتلاءم مع احتياجات الفتيات .

٩- المشاركة في الندوات واللقاءات والمؤتمرات في مجال تعليم الفتاة والمشكلات المجتمعية في مجال التعليم .

١٠- القيام بالبحوث والدراسات بهدف تقييم أوضاع تعليم الفتاة وتحديد المشكلات والصعوبات التي تقف أمام تعليم الفتاة.

١١- عقد دورات تدريبية للمشرفين الاجتماعيين للمساهمة في توفير حلول لمشكلات الفتيات في المدارس .

(ب) منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة في المجال الصحي:

يكفل الدستور اليمني الرعاية الصحية للمواطنين جمعياً في مواده (٣٠)،و (٣٢) ويلزم الدول بإنشاء المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع في الخدمات الصحية المجانية ونشر الوعي الصحي بين المواطنين وخاصة المرأة في ما يتعلق برعاية الأم إثناء الحمل والرضاعة ورعاية الأم العاملة وتغذية الأم والطفل وعلى ذلك تبنت الدولة العديد من السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بصحة المرأة والتي من أهمها : [٦٦]

- الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (٢٠٠٣- ٢٠١٠م) والتي تركز على خدمات الأمومة المأمونة وخدمات الطوارئ ووسائل تنظيم الأسرة والاكتشاف المبكر للسرطان .
- استراتيجية تنمية المرأة صحياً (٢٠٠٦ م- ٢٠١٠م) والتي أصدرتها الإدارة العامة لتنمية المرأة التابعة لوزارة الصحة والتي ركزت على صحة المرأة وقضايا الصحة الإنجابية والقضايا الصحية المرتبطة بالمرأة العاملة .
- الاستراتيجية الوطنية للإعلام والاتصال السكاني (٢٠٠٦- ٢٠١٠م) والتي ركزت على تنمية الاتجاهات الايجابية نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتنمية الوعي الصحي باستخدام وسائل الإعلام المختلفة .
- برنامج العمل السكاني (٢٠٠١ م- ٢٠١٠م) والتي ركزت على ضرورة خفض معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال وخدمات الصحة الإنجابية .

- القرار الجمهوري رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٤م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة الصحة العامة والسكان حيث تتضمن إنشاء الإدارة العامة للصحة الإنجابية والإدارة العامة لصحة المرأة والإدارة العامة للتثقيف الصحي والإعلام السكاني وإدارة صحة المرأة .

وتشير البيانات المتاحة في المجال الصحي ان السنوات الأخيرة شهدت تطوراً ملحوظاً في البنية الأساسية فقد ارتفع عدد المستشفيات العامة من (٧٤) مستشفى في عام ١٩٩١م إلى (٨٤) مستشفى في عام ١٩٩٧م، ثم (١٥١) مستشفى عام ٢٠٠٢م ثم (١٦٨) مستشفى عام ٢٠٠٤م، وارتفع عدد مراكز الأمومة والطفولة من (٢) عام ١٩٩١م الى (١٢٥) عام ١٩٩٧م ثم تطور العدد ليصبح (٢٦٥) في عام ٢٠٠٢م ثم ليصبح (٣٣٣) عام ٢٠٠٤م، كما تحسن مستوى الخدمات الصحية والتي كان لها أثرها الايجابي على الخصائص الصحية لأفراد المجتمع اليمني، فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للإناث من (٥٩,٠١ سنة) عام ١٩٩٤م، الى (٦٣,٨ سنة) عام ٢٠٠٤م وانخفض النمو السكاني من (٣,٧) عام ١٩٩٩٤م الى (٣,٢) عام ٢٠٠٤م (حسب نتائج التعداد السنوي للسكان عام ٢٠٠٤م) وانخفض أيضاً معدل الخصوبة من (٦,٥) مولود لكل امرأة عام ١٩٩٧م إلى (٦,٢) مولودا ٢٠٠٣م (حسب المسح اليمني لصحة الأسرة ٢٠٠٣م) و انخفض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى حوالي ٣٦٦ وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي[٦٧]

وعلى الرغم من حدوث تحسن نسبي في المؤشرات الصحية الأساسية للمرأة إلا إن القطاع الصحي لا يزال يعاني من تحديات كبيرة بسبب قلة الموارد اللازمة للإنفاق على الصحة العامة حوالي(٤ ٪ من الموازنة العامة عام ٢٠٠٤ م) و لا تزال الخدمات الصحية المقدمة للمرأة تواجه قصور خاصة في الريف و هذا ما تؤكد البيانات و المؤشرات الصحية التالية :

- تشير نتائج مسح صحة الأم و الطفل لعام ٢٠٠٣ م إلى نسبة النساء اللاتي يتم رعايتهن أثناء الحمل (٤٥٪) و معدل الولادات تحت إشراف طبي(٣١,٦٪) فقط

كما لا تزال وفيات الأمهات في اليمن من أعلى المعدلات في العالم حيث تبلغ ٣٦٦ لكل مائة إلف ، كما تعكس مؤشرات الصحة الإنجابية عام ٢٠٠٥ م أن (٥٧ ٪) من النساء لا يحصلن على أي رعاية صحية أثناء الحمل و(٧٩٪) من النساء يلدن في المنزل و(٩٠٪) من النساء لا يحصلن على رعاية صحية بعد الولادة. [٦٨]

في عام ٢٠٠٩م بلغت نسبة الولادة تحت إشراف طبي (٣٦ ٪) وأن نسبة النساء اللاتي يلدن بطريقة تقليدية بلغت (٧٤ ٪) وأن نسبة الحوامل التي حصلن على رعاية أثناء الحمل لا تتجاوز(٤٧ ٪) من النساء وأن معدل وفيات الأطفال الرضع ٦٩ حالة وفاة لكل ألف مولود حي، (٧٨) حالة وفاة لكل ألف مولود دون الخامسة و مازال معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة ٣٦٥ لكل مئة ألف من الولادات وأن نسبة الإنفاق العام على الصحة من الإجمالي العام بلغ (٥ ٪) من الميزانية العامة و إن غالبيتها تتجه نحو أجور العاملين في القطاع الصحي [٦٩]

وبنظرة تحليلية للوضع الصحي للمرأة اليمنية نجد أن المؤشرات الصحية تؤكد انخفاض خدمات الرعاية الصحية والصحة الإنجابية للمرأة اليمنية عن المستوى المأمول الأمر الذي يعطى الفرصة لمنظمات المجتمع المدني بأن تقوم بدور مهم في تنفيذ ودعم الخدمات الصحية، ولعل أهم الأنشطة والبرامج الصحية التي يمكن أن تقدمها منظمات المجتمع المدني للمرأة اليمنية في مجال تمكين المرأة اليمنية صحياُ تتضمن ما يلي [٧٠]

١- إقامة المحاضرات والندوات وورش العمل في مجال الصحة الإنجابية

٢- تدريب وتأهيل الكوادر الصحية النسائية المتخصصة في أمراض الأمومة والطفولة.

٣- تنفيذ برامج التوعية في مجال الصحة البيئية وترشيد المياه وحماية البيئة .

٤- المشاركة في حملات التوعية المرتبطة باللقاح ضد أمراض الطفولة.

٥- المشاركة في تنفيذ مشروع الصحة البيئية في المدارس .

٦- تنفيذ برامج التوعية في مجال مخاطر الزواج المبكر.

٧- تنفيذ برامج تأهيل و دعم القابلات الشعبيات .

٨- تدريب و تأهيل الكوادر الصحية في مجال التوعية بأهمية الرضاعة الطبيعية .

٩- إنشاء العديد من المراكز الصحية و العيادات المتنقلة للمناطق الريفية.

١٠- إصدار أدلة و نشرات توعوية بقضايا صحة المرأة.

١١- إنشاء خط ساخن لتقديم المشورة للأمهات حول التغذية السليمة للأطفال

١٢- تنفيذ العديد من الدراسات و البحوث المرتبطة بصحة المرأة

(ج) دور منظمات المجتمع المدني والتمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية :

تعمل الحكومة اليمنية على زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ويتضح ذلك من خلال الاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشروعات التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً والتي من أهمها ما يلي :[٧١]

- الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥) والتي سعت إلى الارتقاء بمستوى مكانة المرأة وتمكينها ومعالجة المشكلات التي تقف أمام مشاركتها في عمليات التنمية المختلفة، كما هدفت إلى إضفاء بعد النوع الاجتماعي على خطة مكافحة الفقر من خلال تحسين أوضاع النساء الفقيرات ورفع نسبة استفادة النساء من برنامج وآليات وشبكة الأمان الاجتماعي .
- الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (٢٠٠٦- ٢٠١٥) التي هدفت إلى تخفيف فقر المرأة وتبعيتها الاقتصادية وضعف مشاركتها في الموارد الاقتصادية والبيئية من خلال نقص نسبة النساء الفقيرات و تعزيز استقلالية المرأة بتمكينها اقتصاديا و إشراكها في القرار الاقتصادي.

- الاستراتيجية الوطنية للمرأة العاملة (٢٠٠١ – ١٠١١ م) والتي تركز على تطوير وتحسين مهارات المرأة و التوسع في إدماجها في سوق العمل .
- استراتيجية النوع الاجتماعي في التنمية الزراعية والأمن الغذائي (٢٠٠٥–٢٠١١) التي هدفت تحسين أوضاع المرأة الريفية وتطوير أوضاعها بالإضافة إلى إعلان عدن عام ٢٠٠٠م الذي ركز أيضاً على تفعيل دور المرأة الريفية في تخطيط وتنفيذ البرامج والمشروعات الزراعية وإعطائها دوراً أكبر للمساهمة في تأمين احتياجاتها وتوفير البيئة الملائمة لتطوير دور الإرشاد النسوي في المناطق الريفية مع التركيز على الأنشطة الريفية المدرة للدخل مثل قضايا الاقتصاد المنزلي [٧٢].

وعلى الرغم من هذه الجهود الحكومية التي حققت نجاحات نسبية إلا أن هناك جملة من الصعوبات التي تقف أمام المشاركة الفعالة للمرأة في النشاط الاقتصادي ومما يؤكد ذلك المؤشرات الإحصائية المرتبطة بنشاط المرأة الاقتصادي ويتضح ذلك فيما يلى:

وفقاً لمسح القوى العاملة الذي أجري في عام ١٩٩٩ م فإن مؤشرات عمالة المرأة في النشاط الاقتصادي أظهرت أن نسبة النساء ضمن قوة العمل بلغت (٢٣ ٪) وأن نسبة النساء من إجمالي العاملين بأجر بلغت (٨,٢) فقط مقابل (٩١,٨٪) للرجال، وأن نسبة النساء في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية(٢٨,٣٪)، وأن نسبة النساء في القطاع الحكومي والعام بلغت (٩,٣٪) ويتضح من ذلك ضعف مساهمة المرأة في قوة العمل الرسمية [٧٣]

وفي ضوء المؤشرات السابقة يتضح ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في اليمن مما وفر مجالاً مناسباً لعمل وتدخل منظمات المجتمع المدني والتي من أهم انجازاتها في المجال الاقتصادي للمرأةما يلى:. [٧٤]

١- المشاركة في برنامج تعزيز دور النساء في تنمية المجتمعات المحلية .

٢- المشاركة في برنامج تمكين المرأة الريفية اقتصادياً .

٣- تدريب وتأهيل النساء على المشروعات الإنتاجية الصغيرة .

(د): منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة في المجال السياسي

أقر الدستور اليمني مبدأ المساواة في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة ، فقد ساوى الدستور في الحقوق والواجبات العامة وتقلد الوظائف ومواقع صنع القرار بما فيها القضاء وحق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي والحق في ممارسة الأنشطة الحزبية والنقابية والمدنية الأمر الذي انعكس على القوانين والتشريعات المنظمة للحياة السياسية في اليمن حيث نصت المادة (٥) من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (٦٦) لعام ١٩٩١م على حق المرأة في المشاركة السياسية وتكوين الأحزاب و التنظيمات السياسية كما أكد قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم ١٣ لعام ٢٠٠١م على حق المرأة في المشاركة في الانتخابات، وأكد ضرورة أن تقوم اللجنة العليا للانتخابات باتخاذ كافة الإجراءات التي تشجع المرأة على ممارسة حقوقها السياسية .[٧٥]

وعلى الرغم من أن التشريعات و القوانين اليمنية لا تمنع المرأة من التواجد في المراكز القيادية ومراكز صنع القرار إلا أن المجتمع اليمني لا يزال يقوم فيه تقسيم الأدوار حسب النوع الاجتماعي فتنحصر المرأة في الأدوار التقليدية مما يؤدي إلى تهميش أدوارها في ميادين الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية [٧٦]، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤) يوضح مستوى تواجد المرأة في الوظائف الدبلوماسية ٢٠٠٩[٧٧]

الوظائف	الذكور	الإناث	نسبة الإناث
سفير	٨٨	١	١,١٤
وزير مفوض	٦١	٤	٦,٥٦
مستشار	١٣٤	١١	٨,٢١
سكرتير أول	٧٤	٣	٤,٠٥
سكرتير ثاني	٤٨	٦	١٢,٥
سكرتير ثالث	٦٠	٦	١٠
ملحق دبلوماسي	١٩	٩	٤٧,٤
ملحق إداري	٢٣٠	٣٢	١٣,٩
الإجمالي	٧١٤	٧٢	١٠,٠٨

كما تدل المؤشرات الرسمية لمستوى تواجد المرأة في الأجهزة السياسية و التنفيذية على وجود فجوة بين الرجال و النساء على مواقع صنع القرار و يتضح ذلك من الجدول التالي:[٧٨]

جدول رقم (٥) يوضح العدد النسبي للموظفات بحسب مكان العمل في رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء عام (٢٠٠٥)

الدرجة الوظيفية	رئاسة الجمهورية			رئاسة الوزراء		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
نائب وزير	٢٠	١	٢١	–	–	–
وكيل وزارة	٢٥	١	٢٦	٢٧	٢	٢٩
وكيل مساعد	٥٣	٤	٥٧	١١	٢	١٣
مدير عام	٣٣	٦	٣٩	٨٣	١١	٩٤
مستشار	٦٠	١	٦١	١٠	٣	١٣
الإجمالي	١٩١	١٣	٢٠٤	١٣١	١٨	١٥٠

باستقراء الجدول السابق جدول رقم (٥) يتضح أن مستوى تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار ما زال منخفضاً حيث يتضح وجود فجوة بين الرجال و النساء في الأجهزة الإدارية العليا في الدولة ، كما تشير المؤشرات إلى انخفاض مستوى

المرأة اليمنية بمجلس النواب ومجلس الشورى والمجالس ويتضح ذلك من الجدول التالي :

جدول رقم (٦) يوضح مستوى تمثيل النساء في مجلس النواب و الشورى و المجالس المحلية ٢٠٠٩ [٧٩]

المجال السياسي	النساء	الرجال	الإجمالي	نسبة النساء
أعضاء مجلس النواب	١	٣٠٠	٣٠١	٠,٣٪
أعضاء مجلس الشورى	٢	١٠٩	١١١	١,٨٪
أعضاء المجالس المحلية	٣٨	٦٧٤١	٦٧٧٩	٥,٥٨٪

يعكس الجدول السابق جدول رقم (٦) المشهد السياسي العام الذي يتضح فيه تواضع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة العامة والمحلية حيث لا توجد سوى امرأة واحدة في مجلس النواب وامرأتان في مجلس الشورى و(٣٨) امرأة في المجالس المحلية ، كما أن مستوى ترشيح ونجاح المرأة في الانتخابات مازالت منخفضة، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٧) يوضح مستوى ترشيح المرأة في الانتخابات البرلمانية

الانتخابات	النساء المرشحات	إجمالي المرشحين	النسبة المئوية	عدد الفائزات
١٩٩٣ م	٤٢	٣١٦٦	١,٣	٢
١٩٩٧ م	١٩	١٣١١	١,٤	٢
٢٠٠٣ م	١١	١٣٩٦	٠,٨	١

وبنظرة تحليلية للجدول السابق جدول رقم (٧) يتضح انخفاض مستوى مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية وانخفاض تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار الأمر الذي يتيح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ومن أهم الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها هذه المنظمات في مجال التمكين السياسي للمرأة ما يلي:

١- التوعية بالحقوق المدنية والسياسية للنساء .

٢- التدريب و التأهيل و التوعية للشباب على خوض الانتخابات.

٣- الرقابة على الانتخابات البرلمانية و المحلية .

٤- توعية و تدريب الشباب من الجنسين بقضايا حقوق الإنسان .

(٥) منظمات المجتمع المدني و مناهضة العنف ضد المرأة :

يُعرف العنف ضد المرأة بأنه كل فعل أو قول أو ممارسة سواء من فرد أو جماعة تجاه المرأة ينطوي على شكل من أشكال التمييز (مادية أو معنوية) نتيجة مرجعيات ثقافية تقليدية أو تفسير قاصر لنصوص الدين الإسلامي الحنيف [٨٠].

وعلى ذلك فإن العنف الموجه ضد المرأة لا يقتصر على العنف الجسدي أو المادي فقط بل يتسع ليشمل مختلف الأقوال والأفعال التي يمارسها الأفراد والمؤسسات لتكريس النظرة الدونية والتمييز ضد المرأة في المجتمع .

وتشير نتائج الدراسات التي نفذت حول العنف ضد المرأة في اليمن إلى إن نسبة النساء يتعرضن للعديد من أشكال العنف المادي والمعنوي فقد أكدت الدراسة الميدانية التي نفذتها اللجنة الوطنية للمرأة عام ٢٠٠٢م أن المرأة اليمنية تتعرض للعديد من أشكال العنف المادي والنفسي مثل الضرب من قبل الزوج أو الأقارب والتزويج بدون موافقة وسوء معاملة الزوج والحرمان من اتخاذ القرار داخل الأسرة والحرمان من التعليم والخدمات الصحية وتفضيل الذكور على الإناث في إطار الأسرة و المجتمع و الحرمان من الميراث ومن فرص الوصول إلى الموارد والثروة والتحرش ومضايقة الرؤساء في العمل والحرمان من المشاركة السياسية.[٨١]

وقد شهدت الفترة الأخيرة جهوداً حكومية وغير حكومية للتخفيف من العنف الذي تتعرض له المرأة اليمنية و من أهم هذه الجهود برنامج مناهضة العنف الذي بدأ تنفيذه عام ٢٠٠١م، وهو ينفذ بالتعاون بين اللجنة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني وهدف البرنامج إلى نشر الوعي بأشكال العنف ضد المرأة وآثاره على الأسرة والمجتمع ورفع الوعي لدى المهتمين بحماية المرأة من التمييز ودعم الحقوق المدنية للمرأة والعمل على إدراج النوع الاجتماعي في خطط وبرامج التنمية ونشر الوعي باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بالإضافة إلى مراجعة البرامج و السياسات في ضوء مفاهيم حقوق المرأة .[٨٢]

وفي ٨ مايو ٢٠٠٣م تأسست الشبكة اليمنية لمناهضة العنف ضد المرأة بدعم من منظمة أوكسفام – بريطانيا والتي ضمت في عضويتها (١٢) منظمة غير حكومية بالإضافة إلى جانب اللجنة الوطنية للمرأة والتي من أهم أهدافها مناهضة العنف ضد المرأة وتوفير الحماية القانونية لها، وأهم هذه المنظمات اتحاد نساء اليمن و مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ومنتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان وملتقى المرأة للدراسات والتدريب، وقد قامت هذه الشبكة بالعديد من الجهود لمناهضة العنف ضد المرأة فقد ساهمت في التحضير للمؤتمر اليمني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة والذي انعقد في صنعاء في الفترة ٤- ٧ مارس٢٠٠٤ م ، و في عام ٢٠٠٥م نفذت الشبكة بالتعاون مع شركائها حملة لتوعية المجتمع بمخاطر الزواج المبكر تحت شعار سن أقل للزواج كما نفذت دراسة ميدانية عن أهم الآثار النفسية والاجتماعية والصحية لزواج الصغيرات، و قامت بالعديد من الندوات وورش العمل المرتبطة بقضايا العنف ضد المرأة.

وتشير البيانات الرسمية الواردة في التقرير التقييمي لوحدة التخفيف من الفقر الصادر عن وزارة الداخلية عام ٢٠٠٥ م أن المرأة تتعرض للجرائم الجسمية مثل القتل العمد بنسبة (١٤,٤٪) والشروع بالقتل (١٢,٦٪) والخطف بنسبة

(٣٥,٧٪) وتحدث هذه الجرائم في الفئة العمرية (٧- ١٨ سنة) وهذه الجرائم تترك آثاراً جسمية و نفسية خطيرة على النساء .[٨٣]

و في عام ٢٠٠٤م عقد المؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة وقد جاء هذا المؤتمر تجسيداً واعترافاً من الحكومة اليمنية بظاهرة العنف ضد المرأة وعلى الحقوق المشروعة التي كفلها الدستور للمرأة وقد أوصى المؤتمر بضرورة تجريم كافة أشكال العنف ضد المرأة وسرعة إصدار القوانين والتشريعات واتخاذ التدابير والإجراءات المناهضة للعنف والعمل على تعزيز دور المؤسسات الدينية من خلال تعزيز دور الوعي والإرشاد في تناول هذه الظاهرة، كما أعطى المؤتمر لمنظمات المجتمع المدني الحق في متابعة تنفيذ هذه التوصيات وتوفير المساندة القانونية للنساء السجينات . [٨٤]

وفى عام ٢٠١٠م عقد المؤتمر الوطني الثاني لمناهضة العنف ضد المرأة تحت شعار (لا للعنف ضد المرأة) وقد أوصى المؤتمر بتجسيد سياسات مكافحة العنف ضد المرأة في السياسة العامة للدولة وترجمة هذه السياسات إلى خطط إجرائية وبرامج ومشروعات تنفيذية وتوفير المواد المالية الضرورية لإنقاذها ونشر الوعي القانوني بين النساء وتوفير آلية واضحة لاعتماد الحصص (الكوتا) في المجالس المنتخبة وتوعية المجتمع بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، والعمل على الحد من تسرب الفتيات من التعليم خاصة في الريف، وضرورة استهداف النساء في البرامج والمشاريع الصغيرة وبرامج الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني من خلال تبنيها لبرامج التوعية والنفسية والتدريب والتأهيل وتمويل مشاريع تساهم في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية[٨٥]

وتحاول الدولة ممثلة في اللجنة الوطنية للمرأة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني مواجهة أشكال العنف ضد المرأة اليمنية ومما سبق فان منظمات المجتمع المدني يمكن أن تقوم بالعديد من الأدوار في مجال مناهضة العنف ضد المرأة والتيمن أهمها :

- تقديم المساندة القانونية للنساء اللاتي تحتاج إلى العون القانوني .
- التوعية بالحقوق المدنية والسياسية للنساء .
- المناصرة والضغط من أجل تعديل القوانين والتشريعات التي تتضمن نصوصاً تمييزية ضد المرأة مثل قانون الانتخابات وقانون السلطة المحلية وقانون الأحوال الشخصية .
- التدريب والتوعية والرقابة على خوض الانتخابات وقانون السلطة المحلية .
- توعية وتدريب الشباب من الجنسين بحقوق الإنسان .
- توعية أفراد المجتمع بمخاطر الزواج المبكر وأثره الصحي والاجتماعي على الفتاه اليمنية.
- توعية أفراد المجتمع بأهمية تعليم الفتاه وبرامج محو الأمية للنساء .
- توعية احتياجات النساء الفقيرات والمساهمة في مساعدتهن مادياً .
- متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تهدف إلى مناهضة العنف ضد المرأة .

وبنظرة تحليلية لما سبق يتضح أن المتغيرات العالمية والمحلية الراهنة أثرت على خدمات الرعاية الاجتماعية وأعطت الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للقيام بدور الشريك في تقديم هذه الخدمات الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود أدوار مشتركة ومتكاملة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وخاصة فيما يرتبط بتمكين المرأة اليمنية حيث أظهرت المؤشرات المتاحة عن وضع المرأة في اليمن انخفاض المستوى التعليمي والصحي والاقتصادي والسياسي للمرأة اليمنية الأمر الذي يتيح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني بالمساهمة في تمكين المرأة اليمنية .

عاشراً: الإجراءات المنهجية للدراسة :

(ا) نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية والتي تحاول تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً وتعليمياً وصحياً وسياسياً ومجال مناهضة العنف الموجه ضد المرأة بالإضافة إلى تحديد أهم المعوقات التي تحد من دور هذه المنظمات في تمكين المرأة اليمنية .

(ب) المنهج المستخدم :

استخدم الباحثان منهج المسح الاجتماعي بالعينة باعتباره انسب المناهج لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها للوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بدور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية وقد طبقت الدراسة الراهنة على عينة من العاملين بالجمعيات الأهلية النسوية العاملة بمدينة المكلا.

(ج) أداة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة الراهنة قام الباحثان بأعداد استبانة لتحديد دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية في مدينة المكلا، وتحديد أهم المعوقات التي تواجه هذه المنظمات في تمكين المرأة وأستند الباحثان في تصميم الاستبانة على مراجعة الدراسات والبحوث المرتبطة بموضوع الدراسة الراهنة ومراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني باليمن بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع العاملين بالجمعيات الأهلية التي تعمل بمدينة المكلا، و خاصة الجمعيات النسوية التي تهتم بقضايا المرأة، وتكونت الاستبانة من (٤٩) فقرة موزعة على خمسة هي: محور التمكين الاقتصادي، ومحور التمكين التعليمي، ومحور التمكين الصحي، و محور التمكين السياسي، و محور مجال الخدمات المرتبطة بمناهضة العنف الموجه ضد المرأة، بالإضافة إلى البيانات الأولية .

(د) صدق وثبات الاستبانة :

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة ومدى توافقها مع أهداف الدراسة، وشمولها لتساؤلات البحث قام الباحثان بعرض الاستبانة على أربعة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية من ذوى الخبرة والاختصاص وطلب منهم تحديد درجة مناسبة الفقرات لغوياً وبنائياً ومدى مناسبة الفقرات في تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية بعد أن أوضحا الباحثان لهم أهداف الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها والإطار النظري الذي تستند عليه الدراسة، وقد أبدى المحكمون ملاحظات متنوعة على الاستبانة تمثلت في حذف بعض الفقرات وإضافة فقرات أخرى ودمج بعضها لتصبح فقرة واحدة، ونتيجة ذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مؤلفة من (٤٩) فقرة بالإضافة إلى البيانات الأولية موزعة على المحاور الآتية : ومحور التمكين الاقتصادي (١٠) فقرة، ومحور التمكين التعليمي(١١) فقرة، ومحور التمكين الصحي(١٢) فقرة، و محور التمكين السياسي (٩) فقرة، ومحور مناهضة العنف الموجه ضد المرأة (٧) فقرة .

وللتأكد من ثبات الاستبانة ثم توزيعها على عينة مكونة من (١٥) من العاملين بالجمعيات الأهلية النسوية بمدينة المكلا، وتم حساب معامل الثبات للاستبانة عن طريق الاختيار وإعادة الاختيار (***Test - Retest***) و بفارق الثبات خمسة عشر يوماً بين الاختبار الأول والاختبار الثاني وقد بلغ معامل ارتباط بيرسون للاستبانة (٠,٨٢)، وهو معامل ثبات مناسب في مجال البحوث الاجتماعية، وفى ضوء ما سبق أصبحت الاستبانة تتمتع بمستوى مناسب من الصدق والثبات وتكون صالحة للتطبيق .

(هـ) أدوات تحليل البيانات (المعالجة الإحصائية) :

بعد أن قام الباحثان بإجراءات الصدق والثبات قاما بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة وبعد جمع البيانات استخدم الباحثان مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يتضمنها برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (*SPSS*) حيث استخدم الباحثان النسب المئوية، ومعامل ارتباط بيرسون، والقوة النسبية، والوزن المرجح، والنسبة المرجحة، وذلك بحسب متغيرات الدراسة الراهنة .

(و) مجالات الدراسة :

١ - **المجال البشري** : تم تطبيق الاستبانة على (٦٠) عضواً من العاملين في الجمعيات الأهلية النسوية العاملة بمدينة المكلا محافظة حضرموت، وذلك لتحديد دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية، وتحديد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المنظمات في تمكين المرأة بمدينة المكلا.، وقد تم استبعاد(٨) استمارات لأسباب منها عدم استكمال الاستجابات وكذا عدم الرغبة في إكمال الاستجابة حيث بلغ حجم العينة في النهاية (٥٢) مفردة و فيما يلي يمكن عرض خصائص عينة الدراسة كما أسفرت عنها الدراسة الميدانية :

جدول رقم (٨) يوضح فئات العمر بالنسبة للمبحوثين . ن = ٥٢

م	المتغير	العدد	النسبة ٪	الترتيب
أ	أقل من ٢٠ سنة	٥	٩،٦	٤
ب	من ٢٠ — ٣٠	٢٩	٥٥,٨	١
ج	من ٣٠ - ٤٠ سنة	٧	١٣,٥	٣
د	من ٤٠ — فأكثر	١١	٢١،١	٢
	المجموع	٥٢	١٠٠ ٪	

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (٨) أن (٥٥,٨٪) من عينة المبحوثين تقع في الفئة العمرية من (٢٠- ٣٠ سنة) قد جاء في الترتيب الأول بينما نسبة (٢١,١ ٪) من عينة المبحوثين تقع في الفئة العمرية (من ٤٠ سنة فأكثر) وذلك

في الترتيب الثاني، بينما جاءت الفئة (٣٠- ٤٠ سنة) في الترتيب الثالث بنسبة (١٣,٥٪) وجاءت الفئة العمرية (أقل من ٢٠سنة) في الترتيب الرابع و الأخير بنسبة (٩,٦٪) .

جدول رقم (٩) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين ن= ٥٢

م	المتغير	العدد	النسبة ٪	الترتيب
أ	متزوج	٣٤	٦٥،٤	١
ب	أعزب	١٥	٢٨،٨	٢
ج	مطلق	٢	٣،٩	٣
د	أرمل	١	١،٩	٤
	المجموع	٥٢	١٠٠ ٪	

يتضح من الجدول السابق رقم (٩) والذي يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين أن الترتيب الأول متزوج بنسبة (٦٥,٤٪) وأعزب في الترتيب الثاني بنسبة (٢٨,٨٪) ومطلق بنسبة (٣,٩٪) وأرمل بنسبة (١,٩٪) في الترتيب الأخير .

جدول رقم (١٠) يوضح المؤهل الدراسي للمبحوثين . ن = ٥٢

م	المؤهل الدراسي	العدد	النسبة ٪	الترتيب
أ	يقرأ ويكتب	٣	٥,٩	٥
ب	ابتدائي أساسي	٥	٩,٦	٤
ج	ثانوية عامة	١٩	٣٦,٥	١
د	دبلوم فني أو مهني	٦	١١,٥	٣
ه	مؤهل جامعي	١٨	٣٤,٦	٢
و	دراسات عليا	١	١,٩	٦
	المجموع	٥٢	١٠٠٪	

يتضح من الجدول السابق رقم (١٠) والذي يوضح المؤهل الدراسي للمبحوثين أن(٣٦,٥٪) من عينة المبحوثين تحمل ثانوية عامة فهي تأتي في الترتيب الأول بينما (٣٤,٦٪) من عينة المبحوثين حصلت تعليم جامعي و (١١,٥٪) من عينة المبحوثين حصلت على دبلوم فني أو مهني و (٩,٦٪) من عينة المبحوثين حصلت

على تعليم أساسي وجاءت نسبة (٥,٩٪) كل من يقرأ ويكتب وفى الترتيب الأخير دراسات عليا (١,٩٪)، ويلاحظ هنا ازدياد الثانوية العامة وقد يرجع ذلك لقبول الدولة لتعين حاملي هذا المؤهل في الوظائف العامة للدولة.

جدول رقم (١١) يوضح الوظيفة بالجمعية بالنسبة للمبحوثين . ن = ٥٢

م	الوظيفة بالجمعية	العدد	النسبة ٪	الترتيب
أ	موظف بأجر	١٠	١٩,٢	٣
ب	عضو مجلس إدارة	١٦	٣٠,٨	١
ج	رئيس لجنة	١٣	٢٥	٢
د	مسئول مشروع	٥	٩,٦	٥
ه	متطوع	٨	١٥,٤	٤
	المجموع	٥٢	١٠٠٪	

يتضح من الجدول السابق رقم (١١) والذي يوضح الوظيفة بالجمعية بالنسبة للمبحوثين أن (٣٠,٨٪) من عينة المبحوثين عضو مجلس إدارة حيث جاءت فى الترتيب الأول بينما (٢٥٪) من عينة المبحوثين تعمل رئيس لجنة و (١٩,٢٪) من عينة المبحوثين تعمل موظف بأجر و (١٥,٤٪) من عينة المبحوثين متطوع في الجمعيات و (٩,٦٪) من عينة المبحوثين مسئول مشروع ومن خلال الجدول نلاحظ قلت عدد المتطوعين في الجمعيات الأهلية .

جدول رقم (١٢) يوضح عدد سنوات الخبرة بالمنظمة ن = ٥٢

م	عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة	الترتيب
أ	أقل من سنتين	٢٣	٤٤,٢٪	١
ب	من ٢- ٤ سنوات	٩	١٧,٣٪	٣
ج	من ٤- ٦ سنوات	٦	١١,٦٪	٤
د	من ٦- سنوات فأكثر	١٤	٢٦,٩٪	٢
	المجموع	٥٢	١٠٠٪	

يتضح من الجدول السابق رقم (١٢) والذي يوضح عدد سنوات الخبرة بالمنظمة أن (٤٤,٢٪) من عينة المبحوثين والتي تمثل أقل من سنتين من عدد

سنوات الخبرة من العمل بالمنظمة قد جاءت في الترتيب الأول بينما (٢٦,٩٪) من عينة البحث والتي تمثل من ٦- سنوات فأكثر من العمل بالمنظمة في المرتبة الثانية و (١٧,٣٪) من عينة المبحوثين والتي تمثل من ٢- ٤ سنوات من العمل بالمنظمة في المرتبة الثالثة بينما جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة (١١,٦٪) من عينة المبحوثين والتي تمثل من ٤- ٦ سنوات من العمل بالمنظمة .نلاحظ قلت سنوات الخبرة للعاملين في المنظمة و قد يرجع ذلك لحداثة المنظمة، إضافة إلى ذلك انه لم تنتشر الجمعيات الأهلية بكثرة إلا في السنوات الأخيرة .

جدول رقم (١٣) يوضح الأنشطة الرئيسية التي تقدمها الجمعية

م	الأنشطة	العدد	النسبة ٪
أ	تدريب وتأهيل	٢٥	٤٨,١٪
ب	رعاية المعاقين	١٨	٤٠,٤٪
ج	تكامل اجتماعي	١٢	٢٣,١٪
د	رعاية صحية	٢١	٤٣,٦٪
ه	رعاية الأحداث	١٠	١٩,٢٪
و	رعاية الأيتام والأرامل	٩	١٧,٣٪
ز	مجال حقوق الإنسان	١٥	٢٨,٨٪

يتضح من الجدول السابق رقم (١٣) والذي يوضح الأنشطة الرئيسية التي تقدمها الجمعية أن (٤٨,١٪) من هذه الأنشطة هي في مجال التدريب والتأهيل وتأتي في المرتبة الثانية بنسبة (٤٣,٦٪) رعاية صحية بينما جاءت رعاية المعاقين في المرتبة الثالثة بنسبة (٤٠,٤٪) وجاءت في المرتبة الرابعة بنسبة (٢٨,٨٪) مجال حقوق الإنسان أما التكافل الاجتماعي فقد جاء في المرتبة الخامسة بنسبة (٢٣,١٪) ثم جاء رعاية الأحداث في المرتبة السادسة بنسبة (١٩,٢٪) بينما جاءت رعاية الأيتام والأرامل في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٧,٣٪) . ومن هذا الجدول نلاحظ مدى اهتمام المنظمات بتأهيل وتدريب المرأة وتمكينها حتى تستطيع الاكتفاء مادياً وذاتياً لتكفل أسرتها، تم تأتي بعد ذلك اهتمام هذه المنظمات

بالرعاية الصحية للمرأة والأسرة، كما نلاحظ اهتمام الجمعيات الأهلية بمجال حقوق الإنسان نظراً للاهتمام بالتوعية بحقوق الإنسان في الفترة الأخيرة.

٢- **المجال المكاني** : طبقت الدراسة على الجمعيات الأهلية النسوية بمدينة المكلا الأعضاء بمجلس منظمات المجتمع المدني بحضرموت كما فى الجدول التالي:

جدول رقم (١٤) يوضح أسماء الجمعيات الأهلية النسوية بمحافظة حضرموت كمجال مكاني للدراسة .

م	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	م	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس
١	جمعية السعادة النسوية	١٩٩٠/١١/٥	٩	جمعية المستقبل النسوية	٢٠٠٧/١/٢١
٢	جمعية الشروق النسائية	١٩٩٨/٦/٢١	١٠	الجمعية النسوية التنموية	٢٠٠٧/٦/٢٠م
٣	جمعية النهضة النسائية	١٩٩٨/١٢/١١	١١	جمعية النجاح لتنمية المرأة	٢٠٠٧/٨/٩م
٤	الجمعية النسوية لدعم وتنمية المرأة	١٩٩٩/٨/٢٩	١٢	جمعية الأسرة السعيدة الخيرية	٢٠٠٧/٩/٢٣م
٥	جمعية سقطرى النسوية	٢٠٠٠/١٢/١٠	١٣	جمعية تنمية المرأة والأسرة	٢٠٠٧/١١/٢٦م
٦	جمعية تنمية المرأة	٢٠٠٢/٨/١١	١٤	جمعية حواء للتنمية البشرية	٢٠٠٨/١/٧م
٧	جمعية صناع الحياة التنموية النسوية	٢٠٠٤/٣/٣١	١٥	جمعية المرأة الإنتاجية الثقافية	٢٠٠٨/٥/٧م
٨	جمعية الوفاق النسوية للتنمية	٢٠٠٥/١٠/٧	١٦	جمعية الأماني النسوية الاجتماعية	م/٢٠٠٨/٤/٢

وقد توافر للباحثين اتصال شبه دائم بمعظم هذه الجمعيات من خلال الإشراف على الزيارات الميدانية والتدريب الميداني لطالبات قسم الخدمة الاجتماعية بكلية البنات بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كما أن هذه

الجمعيات أعضاء في مجلس تنسيق منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت وهى منظمة تضم كافة الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالمحافظة، مما سهل الحصول على بيانات الدراسة الراهنة.

٣- **المجال الزمني**: استغرقت فترة توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة وجمعها وتفريغ وتحليل البيانات شهري (فبراير، ومارس) ٢٠١٢م .

الحادي عشر: تحليل وتفسير نتائج الدراسة في ضوء استجابات عينة البحث :

(أ) تحليل وتفسير نتائج استجابات عينة الدراسة المرتبطة بدورمنظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة تعليمياً .

جدول رقم (١٥) منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة اليمنية تعليمياً ن = ٥٢

	العبارة	نعم	أحيانا	لا	مجموع الاوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحه	القوة النسبية	الترتيب
		ك ٪	ك ٪	ك ٪					
١	تقدم الجمعية إعانات شهرية للطالبات غير القادرات	١٦ ٣٠,٨٪	١١ ٢١,٢٪	٢٥ ٤٨٪	٩٥	٣١,٧	٧,٥	٦٠,٩	٩
٢	تنفيذ الجمعية دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي	٣٢ ٦١,٥٪	٩ ١٧,٣٪	١١ ٢١,٢٪	١٢٥	٤١,٧	٩,٩	٨٠,١	٢
٣	تساعد الجمعية في بناء فصول لتعليم الفتيات في الريف	٢٣ ٤٤,٢٪	١٦ ٣٠,٨٪	١٣ ٢٥٪	١١٤	٣٨	٨,٩	٧٣,١	٧
٤	تتيح الجمعية الفرصة للفتيات الأيتام في التعليم	٣١ ٥٩,٦٪	١٠ ١٩,٢٪	١١ ٢١,٢٪	١٢٤	٤١,٣	٩,٨	٧٩,٥	٣
٥	الجمعية فصول تقوية للفتيات	٢٩ ٥٥,٨٪	١٢ ٢٣,١٪	١١ ٢١,٢٪	١٣٢	٤٤	١٠,٤	٨٤,٦	١

٦	تشارك الجمعية في بناء مساكن داخلية لطالبات المناطق البعيدة من الجامعات	١٥ ٪٢٨,٨	١٠ ٪١٩,٢	٢٧ ٪٥١,٩	٩٢	٣٠,٧	٧,٣	٥٨,٩	١٠
٧	تنفذ الجمعية برامج توعوية بأهمية تعليم الفتيات	٢٧ ٪٥١,٩	١٢ ٪٢٣,١	١٣ ٪٢٥	١١٨	٣٩,٣	٩,٣	٧٥,٦	٦
	توفر الجمعية الأدوات المدرسية للفتيات الفقيرات	٢٨ ٪٥٣,٨	١٢ ٪٢٣,١	١٢ ٪٢٣,١	١٢٠	٤٠	٩,٥	٧٦,٩	٤
٨	تشارك الجمعية في برامج محو الأمية للمرأة	٢٩ ٪٥٥,٨	٩ ٪١٧,٣	١٤ ٪٢٦,٩	١١٩	٣٩,٧	٩,٤	٧٦,٣	٥
٩	تساهم الجمعية في تعليم الفتيات المعاقات	٢٥ ٪٤٨	٨ ٪١٥,٤	١٩ ٪٣٦,٥	١١٠	٣٦,٧	٨,٧	٧٠,٥	٨
١٠	إن الجمعية تعمل على تغيير العادات والتقاليد التي تحد من تعليم المرأة	٢٨ ٪٥٣,٨	١١ ٪٢١,٢	١٣ ٪٢٥	١١٩	٣٩,٧	٩,٤	٧٦,٣	٥
	المجموع				١٢٦٨	٤٢٢,٨			

المتوسط المرجح للبعد=١١٥,٣ القوة النسبية للبعد = ٧٣,٩

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (١٤) والمرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة تعليمياً حيث تتضح أن استجابات المبحوثين تتوزع إحصائياً وفق المتوسط المرجح

(١١٥,٣) والقوة النسبية (٧٣,٩) ولما كانت القوة النسبية لهذا المؤشر كبيرة فإن هذه الاستجابات تعكس قوة وأهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في دعم الخدمات المقدمة للمرأة اليمنية في المجال التعليمي وقد جاء

ترتيب عبارات هذا المؤشر وفق الوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية كما يلي :

١- جاءت العبارة رقم (٥) والتي مفادها ان " الجمعية تقوم بفصول تقوية للفتيات " في الترتيب الأول بوزن مرجح (٤٤) و نسبة مربحة (١٠,٤٪) و قوة نسبية (٨٤,٦٪) .

٢- جاءت العبارة رقم (٢) والتي مفادها " أن الجمعية تنفذ دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي" في الترتيب الثاني و ذلك بوزن مرجح(٤١,٧) ونسبة مرجحة (٩,٩ ٪) وقوة نسبية (٨٠,١ ٪) وتتفق هذه النتيجة مع ملاحظات الباحثات من حيث نشاط أغلب الجمعيات الأهلية في تنفيذ دورات تدريبية على برامج الحاسب الآلي للفتيات وقد يرجح ذلك أن عمل المرأة في الوقت الراهن كثيراً ما يرتبط باستخدام الحاسب الآلي.

٣- جاءت العبارة رقم (٤) و التي مفادها " تتيح الجمعية الفرصة للفتيات الأيتام في التعليم "في الترتيب الثالث وذلك بوزن مرجح(٤١,٣) و نسبة مرجحة (٩,٨٪) و قوة نسبية (٧٩,٥٪).

٤- جاءت العبارة رقم (٨) والتي مفادها " أن الجمعية تساهم في توفير الأدوات المدرسية للفتيات" في الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (٤٠) ونسبة مرجحة (٩,٥٪) وقوة نسبية (٧٦,٩٪).

٥ – جاءت العبارتان رقما (٩)، (١١) و التي مفادهما على الترتيب " أن الجمعية تشارك في برامج محو الأمية للمرأة " و" أن الجمعية تعمل على تغيير العادات والتقاليد التي تحد من تعليم المرأة " وذلك بوزن (٣٩,٧) ونسبة مرجحة (٩,٤٪) وقوة نسبية (٧٦,٣٪).

٦ – جاءت العبارة رقم (٧) والتي مفادها" أن الجمعية تنفذ برامج توعوية بأهمية تعليم الفتيات" و ذلك في الترتيب السادس وذلك بوزن مرجح (٣٩,٣) ونسبة مرجحة (٩,٣ ٪) وقوة نسبية (٧٥,٦٪).

٧ – جاءت العبارة رقم (٣) والتي مفادها " أن الجمعية تساعد في بناء وتأثيث فصول تعليم الفتيات في الريف" وذلك في الترتيب السابع وذلك بوزن مرجح (٣٨) ونسبة مرجحة (٨,٩ ٪) وقوة نسبية (٧٣,١٪).

٨- جاءت العبارة رقم (١٠) التي مفادها " أن الجمعية تساهم في تعليم الفتيات المعاقات" في الترتيب الثامن وذلك بوزن مرجح (٣٦,٧) ونسبة مرجحة (٨,٧ ٪) وقوة نسبية (٧٠,٥٪)

٩- جاءت العبارة رقم (١) التي مفادها " أن الجمعية تقدم إعانات شهرية للطالبات غير القادرات مادياً " في الترتيب التاسع وذلك بوزن مرجح (٣١,٧) ونسبة مرجحة (٧,٥٪) وقوة نسبية (٦٠,٩ ٪).

١٠ – جاءت العبارة رقم (٦) التي مفادها " أن الجمعية توفر إسكان طلابي لطالبات المناطق البعيدة عن الجامعات " في الترتيب العاشر والأخير وذلك بوزن مرجح (٣٠) ونسبة مرجحة (٧,٣٪) وقوة نسبية (٥٨,٩٪).

تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (أمة الصبور يحيى ٢٠٠٨م) وتوصلت الدراسة إلى أهمية تعليم المرأة وغرس التعليم والمفاهيم الايجابية نحو تنشئة المرأة في الحياة الاجتماعية ودورها في المشاركة في اتخاذ القرارات وتوفير الفرص المتكافئة للمرأة العاملة في الترقي في الوظائف العامة، وأوصت الدراسة بأهمية دعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية لما تقوم به من دور ايجابي تعليم المرأة مما يعزز الثقة في النفس لدى المرأة وبناء شخصيتها العملية

كما تتفق مع دراسة (بهيجة محمد الديلمي٢٠٠٥م) والتي أكدت أهمية التعليم والتدريب للمرأة بما يحقق مزيداً من العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص في المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة إدماج منظور النوع الاجتماعي وإدخال مفاهيم التمكين والتنمية المستدامة في مجال التعليم والتدريب يتضمن الإقرار بأهمية الجنسين في المساهمة في التنمية.

كما تتفق هذه النتائج مع توصيات التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للمرأة واللجنة الوطنية للمرأة في اليمن فقد أكد تقرير وضع المرأة في اليمن ٢٠٠٨ م على ضرورة مشاركة المجتمع ممثلاً في منظمات المجتمع المدني في معالجة ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم وتقديم الحوافز المادية التي تساعد الفتيات على الاستمرار في التعليم وفى نفس هذا السياق أكد المؤتمر الوطني الرابع للمرأة في اليمن عام ٢٠٠٩ م على أهمية زيادة المدارس والكادر التدريسي لمدارس الفتيات والعمل على إدماج النوع الاجتماعي في مناهج التعليم العام والجامعي .

(ب)تحليل وتفسير نتائج استجابات عينة الدراسة المرتبطة بدورمنظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة صحياً.

جدول رقم (١٦) منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة اليمنية صحياً ن = ٥٢

م	العبارة	نعم ك٪	أحيانا ك٪	لا ك٪	مجموع الاوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	القوة النسبية	الترتيب
١	تنفذ الجمعية دورات تدريبية في مجال الإسعافات الأولية	٢٥ ٤٨٪	٧ ١٣,٥٪	٢٠ ٣٨,٥٪	١٠٩	٣٦,٣	٨,٢	٦٩,٩	٥
٢	تقوم الجمعية ببرامج توعوية مرتبطة بحماية البيئة	١٧ ٣٢,٧٪	١٠ ١٩,٢٪	٢٧ ٥١,٩٪	٩٨	٣٢,٧	٧,٤	٦٢,٨	٨
٣	تقوم الجمعية بتوعية السيدات بأهمية التطعيمات للأطفال	٢٦ ٥٠٪	١١ ٢١,٢٪	١٥ ٢٨,٨٪	١١٥	٣٨,٣	٨,٧	٧٣,٧	٣

٤	توفر الجمعية العلاج والأدوية للنساء الفقيرات	٢٣ ٤٤,٢٪	١١ ٢١,٢٪	١٨ ٣٤,٦٪	١٠٩	٣٦,٣	٨,٢	٦٩,٩	٥
٥	تساهم الجمعية في القوافل الطبية للنساء الفقيرات	٢٢ ٤٢,٣٪	١٢ ٢٣,١٪	١٨ ٣٤,٦٪	١٠٨	٣٦	٨,١	٦٩,٢	٦
٦	تقوم الجمعية بتوعية النساء بضرورة الولادة في المستشفى	٢٦ ٥٠٪	١٥ ٢٨,٨٪	١١ ٢١,٢٪	١١٩	٣٩,٧	٨,٩	٧٦,٣	٢
٧	تقوم الجمعية بتوعية النساء للوقاية من السرطان	٢٩ ٥٥,٨٪	٩ ١٧,٣٪	١٤ ٢٦,٩٪	١١٩	٣٩,٧	٨,٩	٧٣,١	٤
٨	تساهم الجمعية في رعاية الأمهات الحوامل	٢٦ ٥٠٪	١٠ ١٩,٢٪	١٦ ٣٠,٨٪	١١٤	٣٨	٨,٦	٧٦,٣	٢
٩	تنفذ الجمعية دورات تدريبية للكوادر الصحية	٢٣ ٤٤,٢٪	٨ ١٥,٤٪	٢١ ٤٠,٤٪	١٠٦	٣٥,٣	٧,٩	٦٧,٩	٧
١٠	تقدم الجمعية خدمات الصحة الإنجابية للسيدات	٢٦ ٥٠٪	١٥ ٢٨,٨٪	١١ ٢١,٢٪	١١٩	٣٩,٧	٨,٩	٧٦,٣	٢
١١	تقدم الجمعية دورات تدريبية للقابلات	١٢ ٢٣٪	١٠ ١٩,٢٪	٣٠ ٥٧,٧٪	٨٦	٢٨,٧	٦,٥	٥٥,١	٩

١٢	تنفذ برامج توعوية بمخاطر الزواج المبكر والإنجاب المستمر	٢٩ ٥٥,٨٪	١٢ ٢٣,١٪	١١ ٢١,٢٪	١٢٢	٤٠,٧	٩,٢	٧٨,٢	١
	المجموع				١٣٢٤	٤٤١,٨			

❖المتوسط المرجح للبعد = ١١٠,٣ القوة النسبية للبعد = ٧٠,٧٪

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (١٥) والمرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية صحياً حيث يتضح أن استجابات المبحوثين تتوزع إحصائياً وفق المتوسط المرجح للمؤشر (١١٠,٣) والقوة النسبية للمؤشر (٧٠,٧٪) ولما كانت القوة النسبية كبيرة فان هذه الاستجابات تعكس قوة وأهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في دعم وتوفير الخدمات الصحية المقدمة للمرأة اليمنية وقد جاء ترتيب عبارات هذا المؤشر وفقاً للوزن المرجح والنسبية المرجحة والقوة النسبية كما يلي :

١- جاءت العبارة رقم (١٢) التي مفادها " إن الجمعية برامج توعوية بمخاطر الزواج المبكر والإنجاب المستمر " في الترتيب الأول بوزن مرجح (٤٠,٧) ونسبة مرجحة (٩,٢٪) وقوة نسبية (٧٨,٢٪) ويعكس أن أكثر المشاكل الصحية التي تعانيها المرأة اليمنية يأتي نتيجة الزواج المبكر والإنجاب المستمر، وتتفق هذه النتيجة مع المؤشرات الصحية المتوفرة عن المرأة اليمنية.

٢- جاءت العبارات أرقام (٦)، (٨)، (١٠) التي مفادها على الترتيب " أن الجمعية تقوم بتوعية النساء بضرورة الولادة في في المستشفى "، " أن الجمعية تساهم في رعاية الأمهات الحوامل "، " أن الجمعية تقدم خدمات الصحة الإنجابية للسيدات " وذلك في الترتيب الثاني بوزن مرجح (٣٩,٧) ونسبة مرجحة (٨,٩٪)،وقوة نسبية (٧٦,٣٪) .

٣- جاءت العبارة رقم (٣) التي مفادها " أن الجمعية تساهم في التوعية بأهمية التحصينات للأطفال " في الترتيب الثالث وذلك بوزن مرجح (٣٨,٣) ونسبة مرجحة (٧,٨٪) و قوة نسبية (٧٣,٧٪) .

٤- جاءت العبارات رقم (٧) التي مفادها " أن الجمعية تقوم بتوعية النساء بطرق الوقاية من السرطان" في الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (٣٩,٧) ونسبة مرجحة (٨,٩٪) وقوة نسبية (٧٣,١٪) .

٥- جاءت العبارة رقم (٤)، (١) التي مفادها على الترتيب " أن الجمعية تساهم في توفير العلاج والأدوية للنساء الفقيرات "ثم " تنفيذ الجمعية دورات تدريبية في الإسعافات الأولية" الترتيب الخامس ذلك بوزن مرجح (٣٦,٣) ونسبة مرجحة (٨,٢٪) وقوة نسبية (٦٩,٩٪) .

٦- جاءت العبارة رقم (٥) التي مفادها " أن الجمعية تساهم في القوافل الطبيعية في المناطق الريفية " في الترتيب السادس وذلك بوزن مرجح (٣٦) ونسبة مرجحة (٨,١٪) قوة نسبية (٦٩,٢٪) .

٧- جاءت العبارة رقم (٩) التي مفادها " تنفذ الجمعية دورات تدريبية للكوادر الصحية " في الترتيب السابع وذلك بوزن مرجح (٣٥,٣) ونسبة مرجحة (٧,٩٪) وقوة نسبية (٦٧,٩٪) .

٨- جاءت العبارة رقم (٢) التي مفادها " أن الجمعية تقوم بتنفيذ برامج توعوية مرتبطة بحماية البيئية وترشيد المياه " في الترتيب الثامن وذلك بوزن مرجح (٣٢,٧) ونسبة مرجحة (٧,٤٪) وقوة نسبية (٦٢,٨٪) .

٩- جاءت العبارة رقم (١١) التي مفادها " أن الجمعية تقدم دورات تدريبية للعاملات للقابلات الصحيات" في الترتيب التاسع والأخير وذلك بوزن مرجح (٢٨,٧٪) ونسبة مرجحة (٦,٥٪) وقوة نسبية (٥٥,١ ٪) .

تتفق هذه النتائج مع دراسة (فوزية بامر حول ٢٠٠٦م) التي توصلت إلى أن منظمات المجتمع المدني أصبحت تقوم بدور الشريك الفاعل في عملية التنمية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية، ولعل أهم هذه الأنشطة تدعيم خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية .

كما تتفق هذه النتائج مع دراسة (***Mukherjee, Tuhin*** ٢٠٠٦ م) والتي وكشفت نتائج الدراسة إلى انخفاض الرعاية الصحية والتعليمية المقدمة للمرأة، وأوصت الدراسة بأهمية حملات التوعية للمرأة فيما يتعلق بالوعي الصحي للمرأة ، كما تتفق هذه النتائج مع توصيات تقرير وضع المرأة في اليمن عام ٢٠٠٨ م على ضرورة التوسع في خدمات الرعاية الصحية ورعاية الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية وتوسيع نطاق تحصين الأطفال خاصة في الريف وتوفير الأدوية مجاناً للفقراء من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني .

(ج)تحليل وتفسير نتائج استجابات عينة الدراسة المرتبطة بدورمنظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة اقتصادياً.

جدول رقم (١٧) منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة اقتصادياً ن = ٥٢

م	العبارة	نعم	احياناً	لا	مجموع الاوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	القوة النسبية	الترتيب
		ك٪	ك٪	ك٪					
١	تساعد الجمعية النساء في تسويق منتجاتهن المنزلية	٣٢ ٦١,٥٪	١٠ ١٩,٢٪	١٠ ١٩,٢٪	١٢٦	٤٢	١٠,٦	٨٠,٧	٤
٢	تقدم الجمعية دورات تدريبية في مجال الخياطة	٣٩ ٧٥٪	٧ ١٣,٥٪	٦ ١١,٥٪	١٣٧	٤٥,٧	١١,٦	٨٧,٨	١

	والتطريز							
٣	تقدم الجمعية المساعدات المادية للنساء المطلقات	٣٥ ٪٦٧,٣	٧ ٪١٣,٥	١٠ ٪١٩,٢	١٢٩	٤٣	١٠,٩	٨٢,٧	٣
٤	تعطى الجمعية دورات تدريبية في الكوافير	٢٤ ٪٤٦,١	١٢ ٪٢٣,١	١٦ ٪٣٠,٨	١١٢	٣٧,٣	٩,٤	٧١,٨	٦
٥	تدعم الجمعية الطالبات المتفوقات بحوافز مادية	٢٠ ٪٣٨,٤	١٢ ٪٢٣,١	٢٠ ٪٣٨,٤	١٠٤	٣٤,٧	٨,٨	٦٦,٧	٧
٦	توفر الجمعية قروض ميسرة للنساء في الريف	٢٠ ٪٣٨,٤	١١ ٪٢١,٢	٢١ ٪٤٠,٤	١٠٢	٣٤	٨,٦	٦٥,٤	٨
٧	تقدم الجمعية الدعم المادي للأسر التي تعولها امرأة	١٨ ٪٣٤,٦	١٣ ٪٢٥	٢١ ٪٤٠,٤	٩٠	٣٠	٧,٦	٥٧,٧	٩

٨	توفر الجمعية العون المادي للنساء السجينات	٢٤ ٦٥,٤٪	٨ ١٥,٤٪	١٠ ١٩,٢٪	١٢٨	٤٢,٧	١٠,٨	٤٢,١	١٠
٩	تقوم الجمعية بدورات تدريبية عن المشروعات الإنتاجية الصغيرة	٣٢ ٦١,٥٪	٨ ١٥,٤٪	١٢ ٢٣,١٪	١٢٤	٤١,٣	١٠,٤	٧٩,٥	٥
١٠	تدريب السيدات على الصناعات الحرفية المرتبطة مع البيئة	٣٧ ٧١,١٪	٨ ١٥,٤٪	٧ ١٣,٥٪	١٣٤	٤٤,٧	١١,٣	٨٥,٩	٢
	المجموع				١١٨٦	٣٩٥,٤			

❖المتوسط المرجح للبعد = ١١٨,٦ ❖القوة النسبية للبعد = ٧٦,٠٣ ٪

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (١٦) والمرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً حيث يتضح أن استجابات المبحوثين تتوزع إحصائياً وفق المتوسط المرجح (١١٨,٦) وقوة نسبية (٧٦,٠٣٪) ولما كانت القوة النسبية لهذا البعد كبيرة فان هذه الاستجابات تعكس قوة الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية في المجال الاقتصادي .وقد جاء ترتيب عبارات هذا المؤشر وفقاً للوزن المرجح و النسبية المرجحة والقوة النسبية كما يلي :

١- جاءت العبارة رقم (٢) التي مفادها " قيام الجمعية بدورات تدريبية للسيدات فى مجال الخياطة " في الترتيب الأول وذلك بوزن مرجح (٤٥,٧٪) ونسبة مرجحة (١١,٦٪) وقوة نسبية (٨٧,٨٪) ويعكس هذا تركيز الجمعيات الأهلية على تدريب السيدات على الخياطة

٢- جاءت العبارة رقم (١٠) التي مفادها " تدريب السيدات على الصناعات الحرفية المرتبطة مع البيئية " في الترتيب الثاني وذلك بوزن مرجح (٤٤,٧٪) ونسبة مرجحة (١١,٣٪) وقوة نسبية (٨٥,٩٪)، وهذا يعكس يسعى الجمعيات الأهلية إلى توفير أنشطة مدرة للدخل مثل صناعة البخور المنتشرة في مجتمع البحث .

٣- جاءت العبارة رقم (٣) التي مفادها " قيام الجمعية بتقديم المساعدات المادية للنساء المطلقات " فى الترتيب الثالث وذلك بوزن مرجح (٤٣) ونسبة مرجحة (١٠,٩٪) وقوة نسبية (٨٢,٧٪).

٤- جاءت العبارة رقم (١) التي مفادها " قيام الجمعية بمساعدة النساء في تسويق منتجاتهن المنزلية " فى الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (٤٢) ونسبة (١٠,٦٪) وقوة نسبية (٨٠,٧٪).

٥- جاءت العبارة رقم (٩) التي مفادها " تدريب السيدات على المهارات المرتبطة بسوق العمل " في الترتيب الخامس وذلك بوزن مرجح (٤١,٣٪) ونسبة مرجحة (١٠,٤٪) وقوة نسبية (٧٩,٥٪) .

٦- جاءت العبارة رقم (٤) التي مفادها " قيام الجمعية بدورات تدريبية فى الكوافير " في الترتيب السادس بوزن مرجح (٣٧,٣) ونسبة مرجحة (٩,٤٪) وقوة نسبية مرجحة (٧١,٨٪) وقد يرجع ذلك إلى اهتمام السيدات في مجتمع البحث بأمور الزينة وخاصة في المناسبات الاجتماعية مما يجعل التدريب على الكوافير يوفر دخل مناسب للسيدات .

٧- جاءت العبارة رقم (٥) التي مفادها " قيام الجمعية بتوفير حوافز مادية للطالبات في المدارس والجامعات" في الترتيب السابع بوزن مرجح (٣٤,٣٪) ونسبة مرجحة (٨,٨٪) وقوة نسبية (٦٦,٧) .

٨- جاءت العبارة رقم (٦) التي مفادها " قيام الجمعية بتوفير قروض ميسرة للنساء فى الريف " في الترتيب الثامن بوزن مرجح (٣٤) ونسبة مرجحة (٨,٦٪) وقوة نسبية (٦٥,٤٪) .

٩- جاءت العبارة رقم (٧) التي مفادها " توفير الجمعية الدعم المادي للأسرة التي تعولها امرأة " فى الترتيب التاسع وذلك بوزن مرجح (٣٠) ونسبة مرجحة (٧,٦٪) وقوة نسبية (٥٧,٤٪).

١٠- جاءت العبارة رقم (٨) التي مفادها " قيام الجمعية بتوفير العون المادى للنساء السجينات " في الترتيب العاشر والأخير بوزن مرجح (٤٢,٧) ونسبة مرجحة (١٠,٨٪) وقوة نسبية (٤٢,١٪) .

تتفق مع دراسة (البنك الدولي، ٢٠٠٠م) التي أكدت أن برامج تنمية المرأة الريفية أدت إلى دخول النساء الفقيرات في الريف، وتحسين برامج التوظيف والعمل وأوصت الدراسة بأهمية دعم هذه البرامج في المناطق الريفية والاهتمام بدعم واستدامة واستمرارية هذه البرامج، ووضع خطط وسياسات واضحة طويلة المدى واعتماد نهج الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ هذه البرامج .

كما تتفق مع دراسة (سيليا شفيق أبو شقرة ٢٠٠٤م) وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المساهمة في تخفيف حده الفقر تنقسم إلى عوامل أساسية هي التعليم والصحة وعمل المرأة والمشاريع الإنتاجية وتوفر فرص عمل، وعوامل ثانوية هي العمل في القطاع الخاص ونشاط شبكة الأمان الاجتماعي و الجمعيات الأهلية، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على هذه العوامل لتخفيف حده الفقر في اليمن.

كما تتفق هذه النتائج مع دراسة (***Siwal, B.R*** ٢٠٠٨م) والتي أكدت على ضرورة ان تتعدد الآليات التي تستهدف التمكين الاقتصادي للمرأة مثل الحصول على القروض الصغيرة ودعم المشروعات الإنتاجية الصغيرة، وتنمية المناطق الريفية الفقيرة، ومشروعات الإسكان لمحدودي الدخل، و دعم ودمج ذوى الفئات الخاصة، وتدعيم الجهود الذاتية والتطوعية، و تنمية الموارد البشرية، وأكدت أهمية توفير فرص عمل للنساء الفقيرات والعمل على تحسين مستوى دخل الأسر الفقيرة .

كما تتفق مع توصيات المؤتمر الوطني الرابع للمرأة عام ٢٠٠٩ م بضرورة توجيه المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتأهيل وتدريب النساء وتعزيز قدرات النساء في سوق العمل وتبنى سياسات اقتصادية تستجيب لاحتياجات النوع الاجتماعي .

(د)تحليل وتفسير نتائج استجابات عينة الدراسة المرتبطة بدورمنظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة سياسياً

جدول رقم (١٨) منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة اليمنية سياسياً ن = ٥٢

م	العبارة	نعم	احياناً	لا	مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحه	القوة النسبية	الترتيب
		ك٪	ك٪	ك٪					
١	تقدم الجمعية دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان	٣١ ٥٩,٦٪	٨ ١٥٪,٤	١٣ ٢٥٪	١١٢	٣٧,٣	١١,٨	٧١,٨	٣
٢	تساند الجمعية السيدات المرشحات	١٢ ٢٣٪	١٢ ٢٣,١٪	٢٨ ٥٣,٨٪	٨٨	٢٩,٣	٩,٢	٥٦,٤	٧

	للانتخابات المحلية							
٣	تشارك الجمعية في مراقبة الانتخابات البرلمانية	٢٨ ٪٥٣,٨	١١ ٪٢١,٢	١٣ ٪٢٥	١١٩	٣٩,٧	١٢,٥	٧٦,٣	١
٤	تصدر الجمعية نشرات دورية لتشجع النساء على المشاركة السياسية	٢١ ٪٤٠,٤	١٥ ٪٢٨,٨	١٦ ٪٣٠,٨	١٠٩	٣٦,٣	١١,٤	٦٩,٩	٥
٥	تساند الجمعية المؤسسات الأخرى لتعديل القوانين التي تحد من مشاركة المرأة	١٩ ٪٣٦,٥	١١ ٪٢١,٢	٢٢ ٪٤٢,٣	١٠١	٣٣,٧	١١,٩	٦٤,٧	٦
٦	تقوم الجمعية بتدريب الشباب للترشيح للانتخابات المحلية	١٢ ٪٢٣	١١ ٪٢١,٢	٢٩ ٪٥٥,٨	٨٧	٢٩	٩,١	٥٥,٨	٨

٧	تنفذ الجمعية برامج توعية بأهمية المشاركة السياسية	٢٤ ٤٦,١٪	١١ ٢١,٢٪	١٧ ٣٢,٧٪	١١١	٣٧	١١,٧	٧١,٥	٤
٨	تساند الجمعية وصول النساء لمراكز صنع القرار	٢٤ ٤٦,١٪	١٢ ٢٣,١٪	١٦ ٣٠,٨٪	١١٢	٣٧,٣	١١,٨	٧١,٨	٣
٩	تعقد الجمعية دورات تدريبية في مجال القيادة والمنافسة	٢٥ ٤٨٪	١١ ٢١,٢٪	١٦ ٣٠,٨٪	١١٣	٣٧,٧	١١,٩	٧٢,٤	٢
	المجموع				٩٥٢	٣١٧,٣			

❖المتوسط للبعد = ١٠٥,٨ القوة النسبية للبعد = ٦٧,٨٪

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (١٧) والمرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية سياسياً حيث يتضح أن استجابات المبحوثين تتوزع إحصائياً وفق المتوسط المرجح للمؤشر (١٠٥,٨) والقوة النسبية (٦٧,٨٪) ولما كانت القوة النسبية متوسطة فأن هذه الاستجابات تعكس ضعف فاعلية منظمات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة اليمنية وقد جاء ترتيب عبارات هذا المؤشر وفقاً للوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية كما يلي :

١- جاءت العبارة رقم (٣) التي مفادها " مشاركة الجمعية في مراقبة الامتحانات البرلمانية " في الترتيب الأول بوزن مرجح (٣٩,٧) ونسبة مرجحة (١٢,٥٪) وقوة نسبية (٧٦,٣٪) وقد يرجع ذلك إلى سماح الحكومة اليمنية لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بمراقبة الانتخابات المحلية والبرلمانية في الفترة الأخيرة .

٢- جاءت العبارة رقم (٩) التي مفادها " تنفيذ الجمعية دورات تدريبية في مجال المهارات القيادية " في الترتيب الثاني بوزن مرجح (٣٧,٧) ونسبة مرجحة (١١,٩٪) وقوة نسبية (٧٢,٤٪) مثل مهارات العمل الفريقي ومهارات الاتصال ومهارات العمل التطوعي .

٣- جاءت العبارتان رقم (١)، (٨) اللتان مفادهما على الترتيب " تنفيذ الجمعية دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان " ثم " أن الجمعية تساند وصول النساء لمراكز صنع القرار " في الترتيب الثالث وذلك بوزن مرجح (٣٧,٣) ونسبة مرجحة (١١,٨٪) وقوة نسبية (٧١,٨٪) .

٤- جاءت العبارة رقم (٧) التي مفادها " أن الجمعية تنفذ برامج توعية بأهمية المشاركة السياسية " في الترتيب الرابع بوزن مرجح (٣٧) ونسبة مرجحة (١١,٧٪) وقوة نسبية (٧١,٥٪) وقد لوحظ أن منظمات المجتمع المدني في الفترة الأخيرة أصبحت تنشط في مجال التوعية بأهمية المشاركة السياسية سواء في الانتخابات العامة أو المحلية .

٦- جاءت العبارة رقم (٤) التي مفادها " تصدر الجمعية نشرات دورية تشجع النساء على المشاركة السياسية " فى الترتيب الخامس وذلك بوزن مرجح (٣٦,٣) ونسبة مرجحة (١١,٤٪) وقوة نسبية (٦٩,٩٪) .

٧- جاءت العبارة رقم (٥) التي مفادها " أن الجمعية تشارك من خلال منظمات أخرى لتعديل القوانين التي تحد من المشاركة السياسية للنساء " في

الترتيب السادس وذلك بوزن مرجح (٣٣,٧) ونسبة مرجحة (١١,٩٪) وقوة نسبية (٦٤,٧٪) .

٨- جاءت العبارة رقم (٢) التي مفادها " أن الجمعية تساند السيدات المرشحات في الانتخابات المحلية " في الترتيب السابع وذلك بوزن مرجح (٢٩,٣) ونسبة مرجحة (٩,٢٪) وقوة نسبية (٥٦,٤٪) .

٩- جاءت العبارة رقم (٦) التي مفادها " إن الجمعية تنفذ برامج تدريبية للشباب عن كيفية الترشيح في الانتخابات المحلية " في الترتيب الثامن والأخير وذلك بوزن مرجح (٢٩) ونسبة مرجحة (٩,١٪) وقوة نسبية (٥٥,٨٪) .

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (***Bangalore*** ٢٠٠٠م) والتي أكدت أهمية برامج التدريب والتأهيل التي تستهدف المرأة والتي تؤدى إلى بناء قدرات النساء كمرحلة لدعم التمكين السياسي، وأوصت الدراسة بأهمية دعم هذه البرامج الموجه للمرأة واتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق الاستفادة من هذه البرامج .

كما تتفق مع دراسة (***Apollo Mukasa*** ٢٠٠٣م) والتي أكدت أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في تعزيز فرص مشاركة المرأة ومواجهة المفاهيم الخاطئة والمعوقات الثقافية والإيديولوجية التي تمنع المرأة من المشاركة السياسية . كما تتفق هذه النتائج مع دراسة (محمد نور فرحات ٢٠٠٦م) والتي أكدت على تصاعد دور منظمات المجتمع المدني في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات وقضايا المرأة في الوقت الراهن .

(هـ) تحليل وتفسير نتائج استجابات عينة الدراسة المرتبطة بدورمنظمات المجتمع المدني ومناهضة العنف ضد المرأة

جدول رقم (١٩) منظمات المجتمع المدني ومناهضة العنف ضد المرأة ن = ٥٢

م	العبارة	نعم ك٪	احياناً ك٪	لا ك٪	مجموع الاوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	القوة النسبية	الترتيب
١	تقدم الجمعية المساندة القانونية للمسجونات	١٥ ٪٢٨,٨	٩ ٪٧١,٣	٢٨ ٪٥٣,٨	٩١	٣٠,٣	١٢,٦	٥٨,٣	٥
٢	تشارك الجمعية في مناصرة قضايا المرأة	٢٧ ٪٥١,٩	٨ ٪١٥,٤	١٧ ٪٣٢,٧	١١٤	٣٨	١٥,٧	٧٣,١	٢
٣	تقدم الجمعية برامج توعوية لمناهضة العنف ضد المرأة	٢٧ ٪٥١,٩	٨ ٪١٥,٤	١٧ ٪٣٢,٧	١١٤	٣٨	١٥,٧	٧٣,١	٢
٤	تقدم الجمعية التوعية لموقف الشريعة الإسلامية للعنف ضد المرأة	١٦ ٪٣٠,٨	١٢ ٪٢٣,١	٢٤ ٪٤٦,١	٩٦	٣٢	١٣,٣	٦١,٥	٤
٥	يوجد بالجمعية غرفة استماع	١١ ٪٢١,٢	٧ ٪١٣,٥	٣٤ ٪٦٥,٣	٨١	٢٧	١١,٢	٥١,٩	٦

	للنساء المعنفات							
٦	تنفذ برامج توعوية بالعنف الأسرى	٢٢ ٤٢,٣٪	١٥ ٢٨,٨٪	١٥ ٢٨,٨٪	١١١	٣٧	١٥,٣	٧١,٢	٣
٧	تنفذ برامج توعوية بالتسوية الأسرية	٢١ ٤٠,٤٪	٢٣ ٤٤,٢٪	٨ ١٥,٤٪	١١٧	٣٩	١٨,٢	٧٥	١
	المجموع				٧٢٤	٢٤١,٣			

❖المتوسط للبعد = ١٠٣,٤ القوة النسبية للبعد = ٦٦,٣٪

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (١٨) والمرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في مناهضة العنف ضد المرأة اليمنية حيث يتضح أن استجابات المبحوثين تتوزع إحصائياً وفق المتوسط المرجح للمؤشر (١٠٣,٤) والقوة النسبية للمؤشرات (٦٦,٣٪) ولما كانت القوة النسبية ضعيفة قياسياً بالمؤشرات السابقة فإن هذا يعكس ضعف فاعلية منظمات المجتمع المدني في مجال مناهضة العنف الموجه ضد المرأة اليمنية وقد جاء ترتيب عبارات هذا المؤشر وفقاً للوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية كما يلي :

١- جاءت العبارة رقم (٧) التي مفادها " قيام الجمعية بتنفيذ برامج توعوية بحل الخلافات الأسرية " في الترتيب الأول وذلك بوزن مرجح (٣٩) ونسبة مرجحة (١٨,٢٪) وقوة نسبية (٧٥٪) .

٢- جاءت العبارتان رقم (٢)، (٣) اللتان مفادهما على الترتيب" قيام الجمعية ببرامج توعوية بهدف مناهضة العنف ضد المرأة "ثم " تنفيذ الجمعية لدراسات ميدانية حول أسباب انتشار العنف ضد المرأة " فالترتيب الثاني وذلك بوزن مرجح (٣٨) ونسبة مرجحة (١٥,٧٪) وقوة نسبية (٧٣,١٪) .

٣- جاءت العبارة رقم (٦) التي مفادها " تنفيذ الجمعية برامج توعوية في مجال العنف الأسرى " في الترتيب الثالث بوزن مرجح (٣٧) ونسبة مرجحة (١٥,٣٪) وقوة نسبية (٧١,٢٪) .

٤- جاءت العبارة رقم (٤) التي مفادها " قيام الجمعية بمساعدة السيدات عن طريق المساندة القانونية وخاصة في مجال الحصول على النفقة بعد الطلاق " في الترتيب الرابع بوزن مرجح (٣٢) ونسبة مرجحة (١٣,٣٪) وقوة نسبية (٦١,٥٪) .

٥- جاءت العبارة رقم (١) التي مفادها " قيام الجمعية بتقديم المساندة القانونية للسيدات المسجونات " في الترتيب الخامس بوزن مرجح (٣٠,٣) ونسبة مرجحة (١٢,٦٪) وقوة نسبية (٥٨,٣٪) ويتمثل ذلك في مساندة المرأة أمام القضاء.

٦- جاءت العبارة رقم (٥) التي مفادها " قيام الجمعية بإعداد وغرفة استماع للنساء المعنفات " في الترتيب السادس والأخير بوزن مرجح (٢٧) ونسبة مرجحة (١١,٢٪) وقوة نسبية (٥١,٩٪) وقد يرجع ذلك لسيطرة العادات والتقاليد في المجتمع اليمني مما يحد من وجود مثل هذه الغرف أو الخط الساخن لاستماع النساء المعنفات .

تتفق هذه النتائج مع تقرير وضع المرأة في اليمن٢٠٠٩ م بضرورة إنشاء قاعدة بيانات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في التعامل مع ظاهرة العنف وتعزيز مناصرة المرأة، كما أوصى المؤتمر الوطني الرابع للمرأة في اليمن ٢٠٠٩م بتعزيز دور الشبكة اليمنية لمناهضة العنف ضد المرأة وتوعية المجتمع اليمنى بأضرار ممارسة العنف ضد المرأة.

جدول رقم (٢٠) يوضح المقارنة بين أبعاد الاستبانة من حيث المتوسط المرجح و القوة النسبية

م	المؤشر	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة تعليمياً	١١٥,٣	٧٣,٩	٢
٢	منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة صحياً	١١٠,٣	٧٠,٧	٣
٣	منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة اقتصادياً	١١٨,٦	٧٦,٠٣	١
٤	منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة سياسياً	١٠٥,٨	٦٧,٨	٤
٥	منظمات المجتمع المدني ومناهضة العنف ضد المرأة	١٠٣,٤	٦٦,٣	٥
	متوسط القوة النسبية = ٧٠,٩			

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (١٩) أن استجابات المبحوثين تظهر قوة في دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية و قد جاء ترتيب أبعاد الاستمارة وفق الوزن المرجح و القوة النسبية على النحو التالي :

١- جاء في الترتيب الأول المؤشر الثالث و الذي يتضمن دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اقتصادياً و ذلك بوزن مرجح (١١٨,٦) و قوة نسبية (٧٦,٠٣) و هذا يعكس أن منظمات المجتمع المدني تركز في المقام الأول على تقديم الخدمات التي تهتم بزيادة المستوى الاقتصادي للمرأة من خلال تقديم برامج مرتبطة بالتدريب على إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة و عمل دورات في الخياطة و التطريز فقد لوحظ تركيز منظمات المجتمع المدني على أنشطة التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تدريبها على بعض الأنشطة و البرامج و إكسابها المهارات التي تمكنها من توفير دخل ثابت لها.

٢- جاء في الترتيب الثاني المؤشر الأول الذي يتضمن دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية تعليمياً وذلك بوزن مرجح (١١٥,٣) وقوة نسبية (٧٣,٠٣) وهذا يعكس أن منظمات المجتمع المدني .

٣- جاء في الترتيب الثالث المؤشر الثاني الذي يتضمن دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية في المجال الصحي وذلك بوزن مرجح (١١٠,٣) و قوة نسبية (٧٠,٧)

٤- جاء في الترتيب الرابع المؤشر الرابع و المرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية سياسيا و ذلك بوزن مرجح (١٠٥,٨) وقوة نسبية (٦٧,٨) و قد يرجع ذلك إلى القيود المفروضة على الجمعيات الأهلية للعمل في مجال تدعيم المشاركة السياسية

٥ - جاء في الترتيب الخامس والأخير المؤشر الخامس والمرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في مجال مناهضة العنف الموجه ضد المرأة وذلك بوزن مرجح (١٠٣,٤) وقوة نسبية (٦٦,٣) و قد يرجع ذلك إلى حداثة البرامج الموجهة نحو القضاء على التمييز و العنف الموجه ضد المرأة و قلة عدد الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة و مساندة و مناصرة حقوق المرأة بصفة خاصة .

الثاني عشر : النتائج العامة للدراسة :

(أ)<u>النتائج العامة المرتبطة بالتساؤل الأول :</u>

الذي نص على"ما دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية تعليمياً ؟"

كشفت نتائج الدراسة الراهنة عن تعدد أنشطة و خدمات منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة اليمنية في المجال التعليمي والتي جاءت مرتبة تنازلياً كما يلى:

- القيام بفصول تقوية خاصة للفتيات في مراحل التعليم المختلفة .
- تنفيذ دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي.
- تنفيذ برامج توعوية عن مخاطر تسرب الفتيات من التعليم .

- المساهمة في توفير الأدوات الدراسية للفتيات الفقيرات .
- المشاركة في برامج محو الأمية للسيدات .
- المساهمة في بناء و تأثيث فصول تعليم الفتيات في الريف .
- توفير إعانات شهرية للفتيات غير القادرات على التعليم .
- توفير إسكان طلابي للطالبات من المناطق البعيدة عن الجامعة .

(ب)النتائج العامة المرتبطة بالتساؤل الثاني:

الذي نص على "ما دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية صحياً؟ "

فقد كشفت نتائج الدراسة الراهنة عن تعدد الأنشطة منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة اليمنية في المجال الصحي و التي جاءت مرتبة تنازليا كما يلي :

- تنفيذ برامج توعوية بمخاطر الزواج المبكر و الإنجاب المستمر.
- توعية السيدات بضرورة الولادة تحت إشراف طبي في المستشفى .
- توعية السيدات بطرق الوقاية من السرطان .
- المساهمة في التوعية بأهمية التحصينات للأطفال.
- المشاركة في رعاية الأمهات الحوامل .
- المساهمة في توفير العلاج والأدوية للسيدات مجاناً .
- المساهمة في القوافل الطبية خاصة في المناطق الريفية .
- توعية السيدات في التوعية بوسائل تنظيم الأسرة .
- التوعية بوسائل وطرق حماية البيئة و ترشيد استخدام المياه .
- تنفيذ دورات تدريبية للقابلات الشعبيات في الريف.

(ج) النتائج العامة المرتبطة بالتساؤل الثالث :

والذي نص على "ما دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً؟ "

فقد أظهرت نتائج الدراسة تعدد أنشطة منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة اليمنية في المجال الاقتصادي و التي جاءت مرتبة تنازلياُ التالي:

- القيام بتنفيذ دورات تدريبية للسيدات على الخياطة و التطريز.
- تنفيذ دورات تدريبية في فن الكوافير و الزينة.
- تدريب السيدات على المشروعات الإنتاجية الصغيرة.
- مساعدة السيدات في تسويق منتجاتهن المنزلية.
- تدريب السيدات على المهارات المرتبطة بسوق العمل.
- قيام الجمعية بتوفير حوافز مادية للطالبات في المدارس و الجامعات .
- توفير الجمعية لقروض ميسرة للسيدات في الريف.
- توفير الدعم المادي للأسر التي تعولها امرأة .
- تقديم الدعم المادي للنساء المطلقات و المسجونات .

(د) النتائج العامة المرتبطة بالتساؤل الرابع :

والذي نص على"ما دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمنية سياسياً؟

فقد أوضحت نتائج الدراسة تعدد الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة اليمنية في المجال السياسي و التي جاءت مرتبة تنازلياً كما يلي :

- المشاركة في مراقبة الانتخابات البرلمانية و المحلية .
- تدريب الشباب من الجنسين في مجال المهارات القيادية.

- تدريب الشباب من الجنسين في مجال حقوق الإنسان.
- التوعية بأهمية المشاركة السياسية و الأحزاب السياسية.
- إصدار نشرات دورية لتشجيع النساء على المشاركة السياسية.
- التشبيك مع منظمات أخرى لتعديل القوانين التي تحد من المشاركة السياسية للنساء.
- مساندة السيدات المرشحات في الانتخابات.

(هـ) النتائج العامة المرتبطة بالتساؤل الخامس :

الذي نص على" ما دور منظمات المجتمع المدني في مجال مناهضة العنف الموجه ضد المرأة ؟

فقد كشفت نتائج الدراسة تعدد أنشطة و خدمات منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة اليمنية في مجال مناهضة العنف ضد المرأة و التي جاءت مرتبة تنازلياً كما يلى:

- التوعية بأشكال العنف ضد المرأة في المجتمع اليمني.
- المشاركة في تنفيذ دراسات ميدانية حول أسباب انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة .
- التوعية بوسائل حل الخلافات الأسرية.
- المساندة القانونية للسيدات للحصول على النفقة بعد الطلاق.
- المساندة القانونية للسيدات في السجون.
- غرفة استماع للنساء اللاتي تعرضن للعنف الأسري .

ثالث عشر: النتائج المرتبطة باهم الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تمكين المرأة اليمنية:

كشفت نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدني تواجه العديد من المعوقات في مجال تمكين المرأة اليمنية تتمثل فيما يلي :

١- تعاني منظمات المجتمع المدني من ضعف مستويات التأهيل والتدريب لكوادرها الفنية مما يؤثر سلباً على مستويات التخطيط للبرامج والأنشطة والمشروعات التي تنفذها .

٢- تركز منظمات المجتمع المدني على الأنشطة المباشرة للمستفيدات كتقديم المساعدات العينية والنقدية وعدم الاهتمام بالأنشطة ذات البعد المستقبلي التي تستهدف تنمية قدرات وإمكانيات المستفيدات وتحقق الفائدة المستقبلية وتؤدى إلى مشاركة المرأة بفاعلية في التنمية المستدامة

٣- انتشار الأمية بين صفوف النساء مما يؤدى إلى محدودية وصول النساء إلى الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للمرأة .

٤- عدم توفر قاعدة بيانات حول تحليل أوضاع المرأة اليمنية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتي تعوق من إدماج المرأة في التنمية وتحد من فاعلية منظمات المجتمع المدني العاملة مع المرأة .

٥ - تركيز وسائل الإعلام على الأدوار التقليدية للمرأة بينما أدوار المرأة في مواقع الإنتاج والمشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية اهتماماً أقل وهامشياً الأمر الذي جعل بعض منظمات المجتمع المدني على نفس الأدوار التقليدية للمرأة .

٦ - سيطرة العادات والتقاليد التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة العامة.

تتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (هويدا عدلي ٢٠٠٥م) التي توصلت إلى أن هذه المنظمات تعاني الكثير من الصعوبات منها ضعف الأطر المؤسسية والقدرات والمهارات التنظيمية والإدارية لهذه المنظمات وسيطرة القيود القانونية على حركة منظمات المجتمع المدني

كما أظهرت دراسة (فوزية بامر حول ٢٠٠٦م) أن منظمات المجتمع المدني تواجه العديد من الصعوبات مثل : أن بعض أنشطة هذه المنظمات موسمي، وضآلة التمويل المقدم من الحكومة، وعدم ربط البناء الهيكلي لمعظم منظمات المجتمع المدني بالأهداف التي أنشئت من أجلها، وقلة برامج التدريب والتأهيل الموجهة لقيادات وأعضاء الهيئات الإدارية في تلك المنظمات. كما كشفت نتائج دراسة (نهوند القادري ٢٠٠٦م) أن منظمات المجتمع المدني توجه الكثير من الصعوبات أهمها صعوبات التمويل حيث تفرض بعض جهات التمويل أجندة معينة على هذه المنظمات .

رابع عشر: مقترحات لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني العاملة فى مجال تمكين المرأة اليمنية :

١- تنشيط التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بالمرأة للتقليل من ازدواجية العمل واستثمار أفضل للموارد المادية والبشرية المتاحة في إطار مفهوم الشراكة والتشبيك فيما يتصل برسم وتنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات التي تستهدف المرأة .

٢- إحداث تغيرات مؤسسية في القوانين والتشريعات واللوائح التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني العاملة مع المرأة ونشر التوعية بين أوساط النساء في مجال معرفة حقوقها المدنية والاقتصادية والاجتماعية .

٣- توسيع الفرص والخيارات للنساء في المجالات التعليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعمل على إزالة المعوقات التي تمنع المرأة من الوصول إلى الموارد المختلفة .

٤- اقتراح أساليب وآليات تمكن المرأة من المشاركة الفاعلة في التخطيط والتنفيذ والتقييم والمتابعة في محاولة لإدماج المرأة في التنمية وفي الخطط والبرامج التي تستهدف تحقيق تنمية عادلة .

٥- ضرورة تجديد وتوسيع الخدمات الصحية من خلال توفير البنية التحتية والرعاية الصحية الأولية وتوفير الكادر الصحي والكوادر المؤهلة لزيادة مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرأة .

٦- ضرورة وضع بيانات وإحصاءات متجددة ومتطورة تعكس المشاركة الحقيقة للمرأة والحرص على إدماج النوع الاجتماعي في استراتيجيات وخطط وبرامج تنمية المجتمع اليمنى.

٧- العمل على تطوير السياسات التعليمية وتطوير المناهج فى كافة المراحل بما يتضمن إعطاء فرص متساوية للالتحاق بالتعليم لكل من الإناث والذكور والقضاء على الفجوة القائمة بينهما .

٨- العمل على توفير سياسات رعاية اجتماعية متكاملة لتنمية المناطق الريفية (أماكن تركز النساء الفقيرات) وتنسيق الجهود الجهات الرسمية وغير الرسمية في سبيل تخفيف الأعباء الكبيرة التي تتحملها المرأة الريفية.

٩- تبني برامج تستهدف توعية المرأة بكافة حقوقها السياسية والثانوية والاجتماعية وتقديم الأدلة الإرشادية التي تمكنها من الحصول على هذه الحقوق بشرط عدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية.

خامس عشر : المراجع المستخدمة في الدراسة :

١) أمة العليم السوسوة : إدماج المرأة في عملية التنمية، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية و بحوث العمل، مارس، ١٩٩٧م، ص ٥ .

٢) الجمهورية اليمنية : التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة (السيداو ٢٠٠٦م)، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، ٢٠٠ م، ص ٥٣ .

٣) طه حسين الهمدانى: دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسة السكانية، ورقة مقدمة للمنتدى الوطني لقيادات المجتمع المدني، صنعاء، الفترة ١٤-١٦ مايو ٢٠٠١ م، ص ١٧٦.

٤) حسين أفندي : شركاء في التنمية الاجتماعية، بحث منشور في المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية وزارة الشئون الاجتماعية، القاهرة، ١٧ – ١٩ سبتمبر ٢٠٠٠م، ص٢١ .

٥) الجمهورية اليمنية : الإطار العام لرؤية اليمن الإستراتيجية ٢٠٢٥م ، وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء، ٢٠٠٠م، ص ٢٤ .

٦) فواد سعيد قاسم : آليات متقدمة للشراكة بين منظمات المجتمع المدني وشركاء العمل في مجال التنمية الأسرية، الملتقى الأول للتنمية الأسرية، صنعاء، في الفترة ٢٣- ٢٨ / ٩ / ٢٠١٠م، ص ٧ .

٧) الجمهورية اليمنية : وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل، قطاع التنمية الاجتماعية الإدارة العامة للجمعيات و الاتحادات كشف بأسماء وبيانات الجمعيات و الاتحادات التعاونية و الجمعيات و المؤسسات الأهلية بمحافظة حضرموت ، مذكرات غير منشورة،٢٠١١ ،ص٢.

٨) أحمد محمد حسن البربري : دراسة تقويمية لمدى تحقيق الأندية النسائية لأهدافها بمحافظة الفيوم ، رسالة ماجستير غير منشورة، الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ١٩٩٦ م.

٩) هناء محمد السيد عبد المجيد : التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمساعدة الجمعيات الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ١٩٩٦ م .

١٠) عبد السلام سعيد الحكيمي : تعليم المرأة وعلاقته بتركيبة الأسرة الحضرية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة صنعاء، ١٩٩٩م .

١١) أيمن رمضان أحمد عبد الفتاح : المقومات التي تساهم فى تحقيق أهداف جمعيات المجتمع المحلي الحضري، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٩٩٩م .

١٢) عبد السلام علي عبد الوهاب الفقيه : الاحتياجات التعليمية للمرأة الريفية في اليمن، دراسة تطبيقية على عينة من مراكز التعليم غير النظامي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب جامعة تعز، ٢٠٠٠م .

13) ***Bangalore, Redesigning From roots : critical view of training initiatives towards empowerment of woman and redesigning policy Redesigning (2000) .***

١٣) البنك الدولي : التمكين وتنمية المرأة الريفية، نيودلهي، يناير، ٢٠٠٣م .

١٤) هناء عبد التواب ربيع : تحليل سياسة وزارة الشئون الاجتماعية لرعاية المرأة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة فرع الفيوم، ٢٠٠٢م .

١٥) سعيد علي قائد المخلافي : الحقوق السياسية للمرأة اليمنية بين النص القانوني والممارسة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة صنعاء، ٢٠٠٢م .

17) ***Apollo Mukasa , Civil Society, Woman empowerment and decentralization in Uganda , Maker ere university , Kampal (2003)***

18) Bakshi, J. D, Impact evaluation of woman and girl beneficiary oriented Programmers and Schemes on their Socio – economic Status in Himachal Pradesh , Sirmour 4st, himachal Pradesh, (2003)

١٩) لمياء جلال الدين محمد: تقويم برامج التنمية البشرية فى الجمعيات الأهلية بمحافظة الفيوم، دراسة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ٢٠٠٣م .

٢٠) سيليا شفيق أبو شقرة : دور السياسات الاجتماعية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تخفيف حدة الفقر في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عدن، ٢٠٠٤م .

21) Joshi, Meenakshi : woman s empowerment:experience from watershed project, social welfare (2004)

٢٢) نجوى الفوال (محرراً) : الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال المرأة، دراسة مسحية لمحافظتي الفيوم والمنيا بجمهورية مصر العربية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٤م .

٢٣) أماني قنديل : دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة في الفترة ١٤- ١٦ مارس، القاهرة، ٢٠٠٥م .

٢٤) بهيجة محمد الديلمي : تعليم المرأة وتدريبها من منظور النوع الاجتماعي، ورقة عمل مقدمة لمنتدى تعزيز دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية، جامعة البحرين، ٢٠٠١ أكتوبر، ٢٠٠٥م .

٢٥) نادية ابو عوف : دور التعاون والتكامل بين الجمعيات الأهلية في تفعيل دور المرأة العربية في التنمية العربية ، ورقة عمل مقدمة لملتقى تعزيز دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية، جامعة البحرين، البحرين، ٢٠٠٥م.

٢٦) هويدا عدلي : فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ودولة الرفاهية الاجتماعية، الإسكندرية، ٢٨- ٣٠ نوفمبر، ٢٠٠٥م .

٢٧) فاطمة علي فضل : مظاهر التمييز ضد المرأة في المجتمع اليمني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٦م .

٢٨) محمد نور فرحات : الدولة والمجتمع المدني والقانون وملاحظات على بعض جوانب التمييز التشريعي ضد النساء في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المجتمع المدني تمكن المرأة، البحرين، فبراير، ٢٠٠٦ م .

٢٩) فوزية بامرحول : دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية، مركز أمان للمصادر والدراسات العربي، ٢٠٠٦م .

٣٠) نهوند القادري :الخطاب الإعلامي في المجتمع السائد في المجتمع المدني، ورقة عمل مقدمة مؤتمر المجتمع المدني وتمكين المرأة العربية، البحرين، فبراير، ٢٠٠٦م .

٣١) ألفت الدبعي : المرأة والمجتمع المدني في اليمن دراسة ميدانية لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة تعز، مركز أمان للمصادر والدراسات، ٢٠٠٦م.

٣٢) نجيب أبو السرور عبد القادر : الأسرة وموقعها من تعليم الفتاة (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عدن، ٢٠٠٦م .

33) Mukherjee, Impact assessment study of SGSY Programmer٣٣ empowerment of woman at Babpur village, kolkala : vidydsager School of social work (2006)

٣٤) ندى فضيلة مهري : تجربة منظمة المرأة العربية في قضايا النوع الاجتماعي، مركز أمان للمصادر والدراسات، ٢٠٠٧م .

35) Siwal, Gender Framework analysis of empowerment of woman acase study of kudumbashreeProgramme, New Delhi , Nipcco(2008)

٣٦) أمة الصبور يحيى الرضى : فرص ترقى المرأة العاملة دراسة ميدانية في عينة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية، دراسة ماجستير غير منشور، جامعة العلوم التكنولوجيا، صنعاء، ٢٠٠٨م.

٣٧) أماني قنديل : تطور المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد الثالث، المجلد ٢٧ يناير / مارس، ١٩٩٩م، ص ٩٧ .

٣٨) محمد عبده الزغير : دراسة منظمات المجتمع المدني المعنية بالطفولة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، المنظمة السويدية لرعاية الطفولة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، القاهرة، سبتمبر، ٢٠٠٥م، ص ٦٠ .

٣٩) غناء حيدر المقداد : حضور وفاعلية المرأة في مؤسسات المجتمع المدني، مركز أمان للمصادر والدراسات، ٢٠٠٦ م.

٤٠) الجمهورية اليمنية : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨م، وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء، ١٩٩٨ م، ص ٨٦ .

٤١) دعاء حمدى : المعوقات التي تحد من أداء المؤسسات النسوية الإسلامية، مركز أمان للمصادر والدراسات، ٢٠٠٦م .

٤٢) سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، دار قباء، ٢٠٠٠م ، ص ص ٧٨- ٧٩ .

٤٣) أماني قنديل : تطور المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد الثالث، المجلد ٢٧ يناير / مارس، ١٩٩٩م، ص ٩٧.

٤٤) ريا الحسن :التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي التاسع، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٢- ٢٤ مارس، ٢٠١٠،ص١٢.

٤٥) يوسف بن بره : التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامع الحاج بخضر، الجزائر،٢٠١٠، ص١٥.

٤٦) المرجع السابق،ص١١.

٤٧) المرجع السابق،ص١٢.

48) He Page , Cheryl E.: What is Powerment ? Commentary , Volume , Number5 , October 1Nane (2005) p20

49) Lauren citrome : What does it mean to empower woman ? March ,(2011) p5

٥٠) الجمهورية اليمنية : تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٠ – ٢٠٠١م)، وزارة التخطيط و التنمية، ٢٠٠١ م، صنعاء، ص ٢٢.

٥١) الجمهورية اليمنية : اليمن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠- ٢٠٠١، وزارة التنمية و التخطيط ، صنعاء، ٢٠٠١م،ص ٣٥ .

٥٢) الجمهورية اليمنية:تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨ م، مرجع سابق ذكره، ص٦٧ .

٥٣) الجمهورية اليمنية : تقرير التنمية البشرية(٢٠٠٠ – ٢٠٠١)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ .

٥٤) الجمهورية اليمنية : المجلس الأعلى للمرأة، تقرير عن وضع المرأة في اليمن(٢٠٠٤م – ٢٠٠٥ م)، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، ٢٠٠٤م، ص ص ٥٧ – ٦٠.

٥٥) الجمهورية اليمنية : تقرير التنمية البشرية، وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء، ٢٠٠١م، ص ٣٧ .

٥٦) عمر سعيد مفلح : المتغيرات الاقتصادية وأثرها على المرأة في حضرموت، ورشة العمل حول تفعيل وتأهيل المرأة في الانتخابات م /حضرموت ٣١- ١٥ فبراير ٢٠٠٠م، ص ٧ .

٥٧) الجمهورية اليمنية : المجلس الأعلى للمرأة، تقرير عن وضع المرأة في محافظة حضرموت ٢٠١٠م ، اللجنة الوطنية للمرأة محافظة حضرموت ، ٢٠١٠م، ص ١٢١ .

٥٨) الجمهورية اليمنية : المجلس الأعلى للمرأة، تقرير عن وضع المرأة ٢٠٠٩م ، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، ٢٠٠٩م، ص ٥٥ .

٥٩) الجمهورية اليمنية : التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو ٢٠٠٦م)، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، ٢٠٠٦م، ص ص ٢٥- ٢٦ .

٦٠) الجمهورية اليمنية : تقرير عن وضع المرأة في اليمن (٢٠٠٤- ٢٠٠٥م) ، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

٦١) الجمهورية اليمنية : المجلس الأعلى للمرأة، الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة (٢٠٠٦- ٢٠١٥م) ، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، ٢٠٠٦م، ص ١٣ .

٦٢) الجمهورية اليمنية : تقرير وضع المرأة ٢٠٠٩، مرجع سبق ذكره، ص ١٣ .

٦٣) المرجع السابق، ص ١٠ .

٦٤) عبد القادر عثمان عابد، مها عوض : تقيم مستوى تنفيذ إستراتيجية تنمية المرأة والخطة الخمسية الثالثة، ورقة عمل مقدمة المؤتمر الوطني الرابع للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، مارس ٢٠٠٩م، ص ٢٢ .

٦٥) الجمهورية اليمنية : المجلس الأعلى للمرأة التقرير الوطني السادس خول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٦ - ٤٧.

٦٦) الجمهورية اليمنية : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨ م في اليمن ، وزارة التخطيط و التنمية، صنعاء، ١٩٩٨م، ص ٦٧.

٦٧) الجمهورية اليمنية: تقرير عن وضع المرأة في اليمن، الجنة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥١- ١٥٤.

٦٨) الجمهورية اليمنية :تقرير وضع المرأة في اليمن(٢٠٠٩)، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، ٢٠٠٩ م، ص ص ٢٠- ٢٥.

٦٩) الجمهورية اليمنية :المؤتمر الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو ٢٠٠٦م)، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١ .

٧٠) الجمهورية اليمنية : التقرير الأول لأوضاع المرأة اليمنية، مركز الجزيرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، ابريل، ٢٠٠٨م، ص ص٥٦ – ٥٧ .

٧١) الجمهورية اليمنية : التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠ .

٧٢) الجمهورية اليمنية :المجلس الأعلى للمرأة التقرير الوطني حول وضع المرأة في اليمن (بيجين ١٠)، اللجنة الوطنية للمرأة، مايو ٢٠٠٤م، ص ١٥.

٧٣) الجمهورية اليمنية :التقرير الأول لأوضاع المرأة اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

٧٤) الجمهورية اليمنية :التقرير الاستراتيجي السنوي اليمني ٢٠٠٠م، سلسلة تقارير و بحوث و دراسات المركز العام للدراسات و البحوث، صنعاء، ٢٠٠٠م، ص ١٨٢.

٧٥) الجمهورية اليمنية :تقرير وضع المرأة في اليمن ٢٠٠٨ م مرجع سبق ذكره ص ٤٤ .

٧٦) الجمهورية اليمنية :تقرير عن وضع المرأة في اليمن (٢٠٠٤- ٢٠٠٥) ، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

٧٧) الجمهورية اليمنية المجلس الأعلى للمرأة التقرير عن وضع المرأة مرجع سبق ذكره،ص١٥.

٧٨) الجمهورية اليمنية : المجلس الأعلى للمرأة تقرير عن وضع المرأة في اليمن (٢٠٠٤- ٢٠٠٥ م) مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٩- ١٠٠.

٧٩) الجمهورية اليمنية :المجلس الأعلى للمرأة التقرير الوطني حول وضع المرأة في اليمن (بيجين ١٠)، اللجنة الوطنية للمرأة، مايو ٢٠٠٤م، ص ١٢.

٨٠) الجمهورية اليمنية :تقرير عن وضع المرأة في اليمن (٢٠٠٤- ٢٠٠٥) ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٠٣ .

٨١) عبد القادر عثمان عابد، مها عوض : تقيم مستوى تنفيذ إستراتيجية تنمية المرأة والخطة الخمسية الثالثة، ورقة عمل مقدمة المؤتمر الوطني الرابع للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، مارس ٢٠٠٩م، ص ٢٢ .

٨٢) هناء إبراهيم المتوكل، سهير محمد حفظ الله : اللجنة الوطنية للمرأة (١٥ عاماً من الانجازات والتحديات)، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء،٢٠١١ م، ص١٨.

٨٣) المرجع السابق، ص ٢٠ .

٨٤) الجمهورية اليمنية : التقرير الوطني السادس حول تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١ .